

دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بسيدى علي

تحت إشراف الأستاذ:

عتيق عائشة

من إعداد الطلبة:

بن جبور أمين

بن جبور إسماعيل

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	حاجة قبايلي	أستاذة محاضرة قسم (ب)	جامعة مستغانم
مشرف و مقررا	عتيق عائشة	أستاذة محاضرة قسم (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	هنى أمينة	أستاذة محاضرة قسم (أ)	جامعة مستغانم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

النمل (19)

وصدق حبيب الله حين قال

* من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسرى إليكم معروفا فكافتوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له*

أحمد الله وأستعين به في كل شئ

* اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضى على نعمة الهدايا و الارشاد و التوجيه*

يسرنا ويشرفنا في نهاية هذا العمل أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة عتيق عائشة التي لم

تبخل علينا بتوجيهاتها و إرشاداتها ونصائحها القيمة خلال إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير اتصالات الجزائر و موظفيها الذين مدوا لنا يد العون والمساعدة في

إنجاز هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم

وفي الأخير نشكر كل من ساهم وأعان في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

لكم جزيل الشكر .

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم السلام على سيدنا محمد المختار

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

من دواعي الفخر والإعتزاز أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أبي و أمي العزيزين حفظهما الله
ورعاهما.

أفراد أسرتي وسندي في الدنيا التي ساعدتني منذ بداية العمل إلى آخر لحظة

وفي كل مطاف.

إلى إخوتي جميلة، لخضر وفاطمة

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدراسة دون إستثناء

إلى من أنار لي الطريق في سبيل التحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى كل الذين يحبونني وأحبهم في الله وأحتفظ بذكراهم في قلبي

إلى كل من يقدر العلم ويسعى إلى طلبه

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي.

أمين

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع،

فالعلم لا يتم إلا بالعمل و إن العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة.

فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها و تقديمها في أحلى طبق

إلى التي حملتني وهنا على وهن، و قاست و تأملت لألمي،

إلى من رعتني بعطفها وحنانها و سمعت طرب الليل من أجلي،

إلى أول كلمة نطقت بها شفثاي أمي الحبيبة

إلى الذي عمل و كد و جد ففاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا إلى المصباح الذي لا يبخل

إمدادي بالنور،

إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي والذي العزيز.

إسماعيل

الفهرس

الصفحة	العناوين
أ	تشكرات
ب-ت	الإهداء
خ-د	قائمة الأشكال
ذ-ر	قائمة الجداول
ج-ح	الفهرس
1-5	المقدمة العامة
	الفصل الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
7-9	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبي
9-13	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية
14-15	المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المعلومات المحاسبي
15-17	المطلب الرابع: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند انتاج المعلومات المحاسبية
18	المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
18-20	المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي
20-21	المطلب الثاني: أقسام النظام المعلومات المحاسبي
21-24	المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي
24-27	المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم المعلومات الاخرى
28	خلاصة
	الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبي
29	تمهيد
30	المبحث الأول: أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
30-35	المطلب الأول: وظائف النظام المعلومات المحاسبي في المنظمة الاقتصادية

36-37	المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات على نشاط المؤسسة
37-40	المطلب الثالث: مستخدمي النظام المعلومات المحاسبي
40-41	المبحث الثاني: مدى التوافق بين النظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة
41-42	المطلب الأول: أوجه التوافق بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة
42-50	المطلب الثاني: أوجه التعارض بين نظام المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة
50-52	المطلب الثالث: قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة
53	الخلاصة
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بسيدي علي
54	تمهيد
55	المبحث الأول: تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر
55	المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة
56	المطلب الثاني: مهام ودور مؤسسة اتصالات الجزائر
56	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة
57	المطلب الرابع: مشاكل اتصالات الجزائر
57	المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان
57-63	المطلب الأول: عرض المعلومات الشخصية لعينة الدراسة
63-66	المطلب الثاني: طبيعة المعلومات ومصادرها
66-71	المطلب الثالث: معرفة واقع نظام المعلومات في المؤسسة
72	الخلاصة
73-74	الخاتمة العامة
75-78	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم
7	مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات	1-1
13	خصائص المعلومات المحاسبية	2-1
38	معلومات نظام المعلومات المحاسبية المجمعة داعمة لمستويات القرار	1-2
55	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الدراسة	1-3
58	اجابات افراد العينة حسب الجنس	2-3
59	اجابات افراد العينة حسب السن	3-3
60	اجابات افراد العينة حسب المستوى التعليمي	4-3
61	اجابات افراد العينة حسب الوظيفة	5-3
61	اجابات افراد العينة حسب الخبرة	6-3
62	اجابات افراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية	7-3
65	اجابات افراد العينة حول حماية المعلومة	8-3

66	اجابات افراد العينة حول طريقة ايصال المعلومة	9-3
67	اجابات افراد العينة حول الاجراءات التي يتم من خلالها تجميع و تخزين وبث المعلومة	10-3
68	يوضح مراعات نظام المعلومات في أداء الخدمات	11-3
68	يبين تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة	12-3
69	العمل على اوصول المعلومات المناسبة في الوقت المناسب	13-3
70	تبين ايجابات أفراد العينة على التحديث المستمر للمعلومات والبيانات	14-3
71	اعتماد نظام المعلومات على نظم مساعدة	15-3
71	يبين اجابات الأفراد عن مساهمة نظام المعلومات في الحد من الأخطاء	16-3

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1-1	تمييز بين البيانات والمعلومات	9
1-3	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	57
2-3	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	58
3-3	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	59
4-3	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة	60
5-3	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	61
6-3	توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التكوينية	62
7-3	توزيع عينة الدراسة حسب مدى الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها المؤسسة	62
8-3	طبيعة المعلومات الضرورية للقيام بالمهام في المؤسسة	63
9-3	تبيين مهام أفراد العينة على مستوى المصلحة	63
10-3	اجابات أفراد العينة حول مكان البحث عن المعلومة	64
11-3	تبيين اجابات الأفراد حول نوع المعلومات التي يتم البحث عنها	64

64	تبيين اجابات الأفراد حول حماية المعلومات	12-3
65	اجابات أفراد العينة حول طرق تخزين المعلومات	13-3
65	اجابات أفراد العينة حول بث المعلومة	14-3
66	اجابات افراد العينة حول الاجراءات التي يتم من خلالها تجميع و تخزين وبث المعلومة	15-3
67	مراعاة نظام المعلومات في أداء الخدمات	16-3
68	تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة	17-3
69	تبين اجابات أفراد العينة على العمل على ايصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب	18-3
69	تبين ايجابيات أفراد العينة على التحديث المستمر للمعلومات والبيانات	19-3
70	يوضح اعتماد نظم المعلومات على النظم المساعدة	20-3
71	يوضح اجابات أفراد العينة على مساهمة نظام المعلومات في الحد من الأخطاء	21-3

المقدمة العامة

في ظل التحديات ورهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لزاما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الاقتصادية تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

وذلك ناتج من بيئة اتخاذ القرارات التي أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير، متسمة بقلة اليقين وعدم التأكد مما يؤدي غالبا إلى ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة للنتائج والأهداف المراد تحقيقها. فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صنع القرار في مختلف المستويات المختلفة للإدارة الحديثة، والممارسات الإدارية المتعمدة على امتلاك مهارات لإدارة الأعمال والأساليب الكمية المستخدمة في قياس التدفقات المالية الداخلة والخارجة من المؤسسة، والتي تساعد في الاعتماد على المعلومات الكمية القابلة للقياس المدعمة للحقائق، والتي تستفيد من قوة النماذج الإحصائية والرياضيات في التحليل، دون تحيز شخصي في التوصل إلى القرار الأمثل.

وفي إطار التحولات المتسارعة والاهتمام المتزايد بالمعلومات وتطور وسائل الجمع والتخزين ومعالجة وبتث المعلومات ووسائل الاتصال والتنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة وخارجها مع المؤسسات الأخرى، وتزايد الاهتمام بتقنيات المعلومات والاتصال وكذا ضخامة حجم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وارتباطها بالمؤسسات من حولها باعتبارها نظاما مفتوحا يؤثر بالبيئة الخارجية ويتأثر بها ووجود القوي الراضة للتغيير.

ومن هذا المنطلق نجد أننا بصدد طرح تساؤل رئيسي متمثل أساسا في:

- ما دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية؟

1. التساؤلات الفرعية:

كما يمكننا أن نطرح الأسئلة الثانوية التالية:

- ما مدى استجابة المؤسسة لتطبيق نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة؟
- ماهي المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية؟
- كيف تساهم نظم مساندة القرارات إلى حل المشاكل في إدارة المؤسسات والقضاء على التداخل في أداء المهام؟

2. صياغة الفرضيات:

الفرضية بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة، ومحاولة معرفة جميع زواياها وبجميع الظروف المحيطة بها (المشكلة) وربطها مع بعضها البعض في سبيل الوصول إلى تفسيرات مقبولة للمشكلة وبالتالي يمكن القول أن عملية وضع وصياغة الفرضيات هي عملية إبداعية وتشكل إحدى الركائز الأساسية للبحث العلمي.¹

استناداً على إشكالية الدراسة وبناءً على الأسئلة الفرعية المطروحة لقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:

أدى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة من: المعلومات - النظام - خصائص المعلومات - نظام المعلومات، إلى المفهوم العام لنظم المعلومات بما تشمله من أنظمة ومقومات هذه الأنظمة وبالتالي:

- الدور الفعال الذي تلعبه هذه المفاهيم في تسيير المؤسسة الاقتصادية وبالتالي الدور الفعال الذي تلعبه هذه المفاهيم في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

- الفرضية الثانية:

- إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكل المؤسسة سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات، وتصمم النظم بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه.

- الفرضية الثالثة:

- تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل المعلومات المحاسبية والإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية والتي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من: نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية المختلفة.

3. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الباحث لموضوعه لن يكون وليد الصدفة وإنما لكل باحث دوافع تثير رغبته وتجعله يتمسك بموضوع بحثه موضوعية كانت أو ذاتية، وعليه تتمثل دوافع اختيار هذا الموضوع في:

¹: ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص125.

- الدوافع الذاتية:
- الرغبة والفضول في الخوض في كل ما هو جديد، وما كان مشجعاً أكثر قلة البحوث التي تناولت الموضوع.
- القناعة الخاصة بأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية باعتباره عامل أساسي في بقاء ونمو المؤسسات الاقتصادية وعنصر رئيسي تبنى عليه.
- الدوافع الموضوعية:
- جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التي تخرج في صدور الباحثين والمتعلقة أساساً بموضوع نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية.
- علاقة موضوع الدراسة وملائمته بطبيعة التخصص.
- جاءت هذه الدراسة لإثراء الساحة البحثية عموماً والمكتبة الجامعية خصوصاً، وبالتالي فالدوافع الموضوعية تتمثل في كون الدراسة موضوع الساعة.

4. أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال حداثة موضوع نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية ، كما تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:
- كون أن موضوع نظام المعلومات المحاسبي وحسن استخدام عملياته ميزة تنافسية للمؤسسة.
 - التعرف على المعوقات التي تقف حائل أمام تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة المبحوثة.
 - تأتي هذه الدراسة كدعوة للمؤسسات للسعي والعمل والتفاعل مع المستجدات الحديثة من أجل السير قدماً نحو إعداد النظم الإدارية بتفرع بحسب عدد وظائفها وأنشطتها والعمل على توفير وانتاج المعلومات الإدارية اللازمة والتي لها تأثير على نشاطها، ولعل أهم النظم الفرعية الواجب إعدادها، نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية الملائمة المتعلقة بالمؤسسة من جهة وبتزويد أو توصيل هذه المعلومات للأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية، مصلحة الضرائب، الدائنون، المستثمرون.
 - توجه المؤسسات نحو تحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها.

5. أهداف الدراسة:

من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة وعليه تتلخص أهداف هذه الدراسة في تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فعالية خاصة وأنه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل عدت أهدافها وأصبحت تشمل كل من خفض التكاليف ومنع الإسراف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو وتنوع المنتجات، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، كما تهدف الدراسة كذلك إلى تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي وما مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية لهذا النظام.

6. منهج الدراسة:

يعرف النهج العلمي للدراسة على أنه: أسلوب للتفكير والعمل يعتمد على الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة.¹ يهدف الإجابة عن إشكالية هذه الدراسة وتحليلها واختبار صحة الفرضيات المقدمة سنعمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بدراسة الواقع أو الظاهرة الموجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها بوصف الظاهرة مع بيان خصائصها، كما يعبر عنها كمياً فيعطينا وصفاً رقمياً مع بيان مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع غيرها من الظواهر.² وقد اخترنا هذا المنهج للوقوف على المفاهيم الخاصة بالدراسة ومحاولة تحليلها وإيجاد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة لأن هذه الدراسة تحتاج أكثر للوصف والتحليل والكشف عن العلاقة التي تربط بين نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إدارة المؤسسة الاقتصادية، فهذا المنهج يتناسب في الوصف باستعراض مكونات ومضمون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وكذا دوره في تأدية المهام المتعلقة به، ثم نستعين بالمنهج التحليلي في شرح وتحليل الإحصائيات والجداول المتعلقة بالدراسة وهذا ما

¹: أحمد عارف العساف، محمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية، المفاهيم والأدوات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص104.

²: إبراهيم عبد العزيز الدعيان، منهج وطرق البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص74.

يظهر بشدة في الجانب التطبيقي من الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإستنباطي الذي نستخدمه في استنباط أهم النتائج.

7. مجالات الدراسة وهيكلها:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: بهدف التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذه الدراسة فستجرى في مؤسسة اتصالات الجزائر بسيدي علي مستغانم.

الحدود الزمنية: تستلزم أي دراسة فترة زمنية لإجرائها والتي تتحدد حسب طبيعة الموضوع وقدرة الباحث على جمع المعلومات اللازمة، وفي هذه الدراسة لقد تم تحديد الفترة الزمنية ابتداء من شهر مارس 2021 إلى شهر ماي من نفس السنة إلا أنه لظروف صحية عالمية لمرض COVID 19 تم تأجيل التبرص بسبب الحجر الصحي، وبما أنها تكملة لمذكرة اليسانس فكانت بحوزتنا معظم الوثائق الخاصة بمؤسسة الدراسة.

الحدود البشرية: ستركز هذه الدراسة على 15 عامل دائم قي المؤسسة.

الحدود العلمية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة واقع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إدارة المؤسسة الاقتصادية، وإيجاد العلاقة بين المتغيرين، وكيف يساهم نظام المؤسسة المحاسبي في رفع أداء المؤسسة الاقتصادية ومدى استجابة ادارة المؤسسة الاقتصادية لهذا النظام المحاسبي.

8. هيكل الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات السابقة، وفي حدود الإشكالية المطروحة كان الإختيار في تقييم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الذي كان تحت عنوان مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي وتم تقسيمه إلى مبحثين.

- **الفصل الثاني:** الذي كان تحت عنوان نظم المعلوماتي وتم تقسيمه إلى مبحثين.

- **الفصل الثالث (التطبيقي):** كان تحت عنوان دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير مؤسسة اتصالات الجزائر بسيدي علي.

تمهيد

يمثل نظام المعلومات المحاسبي بنك المعلومات المحاسبية وتمثل المعلومة المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، كوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ومعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين والأكثر صلاحية في القوائم المالية للمؤسسة، والإستفادة من المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص المتوفرة فيها بل يعتمد على فعالية نظام المعلومات المحاسبي وكفاءة المسيرين في المؤسسة، وعليه من أجل الإلمام بالمعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

الفصل الأول

مدخل الى نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات

المحاسبي

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

للبينات والمعلومات المحاسبية مكانة هامة ومركزية ضمن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة بحيث ليس بالإمكان اتخاذ قرار فعال وتنفيذ ما لم يتم جمع المعلومات الكافية والمناسبة، حيث أن المعلومات المحاسبية الصحيحة والسريعة تقلل من خطر اتخاذ القرارات الخاطئة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم البيانات

توجد عدة مداخل لبيان مفهوم البيانات من بينها:

- البيانات هي عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات، و قد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة¹.
- البيانات عبارة عن الأرقام والأصوات والصور المرتبطة بالعالم الواقعي، وهي كذلك المادة الخام التي تجمع بناء على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية وبالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية المعطيات أرق تنبثق عنها المعالجة يشق ألوان وأشكالها².
- ومنه نستنتج أن البيانات هي موارد وحقائق خام ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، والشكل التالي بين مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات بعد مرورها بمرحلة المعالجة.

شكل رقم (1-1): مرحلة تحويل البيانات إلى معلومات.



المصدر: أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 44.

¹ : عصام فهد العرييد، زياد احمد الزغي، نظم المعلومات المحاسبية امدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2007، ص 6.

² : سعيد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 15.

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومة المحاسبية نستعرض بعضها:

- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المعلومات بأنها المعرفة المشتقة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة¹،
- وتعتبر المعلومة في رأي TONE عبارة عن معرفة مشتقة من تنظيم تحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- يقصد بالمعلومات البيانات التي تم معالجها حتى تسبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها وقد عرفت المعلومات على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجها والتقرر عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.
- كذلك يمكن تعريف المعلومات على أنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بنظمه الفرعية المختلفة، أي تلك المقرر عنها في القوائم المالية والتقارير المالية.
- المعلومة المحاسبية هي بيانات تم توضيحها وتفسيرها وتعديلها بهدف الاستفادة منها وتسخيرها للاعتماد عليها ففي القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تغيير السلوك وردود الأفعال لدى الأطراف
- المتلقية والمستخدم لها.
- كما تعرف المعلومات على أنها البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات، كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكبر نفعا للمستقبل، والتي لها قيمة في
- الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية، إذن تعتبر المعلومات موارد مهم من موارد أي منشأة².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمعالجة، الناتجة عن مخرجات نظم المعلومات والتي على ضوءها يتم اتخاذ القرارات والمرتبطة ارتباطا تاما بالمعرفة، وعليه فإن المعرفة في حصيللة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة وهي التي تمكن من يمتلكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه.

¹ حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص 168.

² معمري إلياس، نظام المعلومات كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير دولي إستراتيجي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، 2014، ص 36.

ومن هنا يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تمييز بين البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل	منظمة ضمن هيكل
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الإستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على العيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبير جدا	صغيرة نسبيا لحجم البيانات
القرارات	لا يمكن اتخاذ قرار عليها	يمكن أن يتخذ القرار عليها

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، والتمييز فيما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى. هناك نوعان من الخصائص خصائص رئيسية وخصائص ثانوية.

1. الخصائص الأساسية

هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين وتتمثل في:

1-1 الملائمة:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدة تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة من ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار، أي تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية

للمستخدمين الداخليين وذلك مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية¹:

- الملائمة في التوقيت: إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعده في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمن غير كاف أو توقيت غير ملائم.
- القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، ويمكن للمعلومات والتقارير المالية أن تقوم بهذا الدور من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية حين تبدر القوائم المالية.
- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: يقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات².

1-2 الموثوقية (المصدقية): تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، أي أن

- تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها وتكون من:
- التمثيل الصادق: يقصد به التمثيل الصادق للعمليات المالية بشكل معقول، وفي بعض الحالات تكون المعلومة بمستوى أقل من التمثيل الصادق.
- الجوهر فوق الشكل: أي المحاسبة عن العمليات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.

¹: أكرم يحيى على شامي ، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، رسالة مقدمة الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009 ص 40.

²: محمد بن جاب الله ، دك ومكانة نظام المعلومات في تحسب مبيعات المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017 ، ص 19.

- الحياد: أي أن البيانات المالية خالية من التحيز، ولا يجب عرض المعلومات بصورة تظهر النتائج المرسومة مسبقا، وهذا الشرط يشير إلى غياب القصد في التحريف أو تغيير المعلومات لغرض التأثير على المستخدم بغية الوصول إلى نتيجة معينة، أي خلو المعلومات من التحيز.
- الحيطة والحذر: ويقصد بالحيطة والحذر بيني درجة من الحذر في وضع التقديرات المختلفة.
- الاكتمال: نعني به أن المعلومات الملائمة هي المعلومات الكاملة، أي المكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها ولا تكون ملائمة، سواء كانت المعلومات قابلة للقياس أو غير قابلة له.

3-1 قابلية المعلومات للفهم: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن

يستخدمها،

وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرتها من يستخدمونه أو ثقافتهم من ناحية أخرى.

2- الخصائص الثانوية

وهي الخصائص التي يتيح وفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل وتوفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية، وتتلخص هذه الخصائص في:

- 2.1 . قابلية المعلومات للمقارنة: يسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أملا في رصد التغيرات وتفسيرها ، كما يسرى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمؤسسات المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلا إجراء مقارنة قبل ضمان خاصية الثبات، فمثلا : قيمة رقم الاعمال المؤسسة ما والخاص بالسنة الحالية ليس له قيمة ما لم يقارن بقيمة في السنوات السابقة¹.

¹: علوات سالم، شلوش فاطمة، نظام المعلومات في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلفي محمد، الجزائر، 2014، ص7.

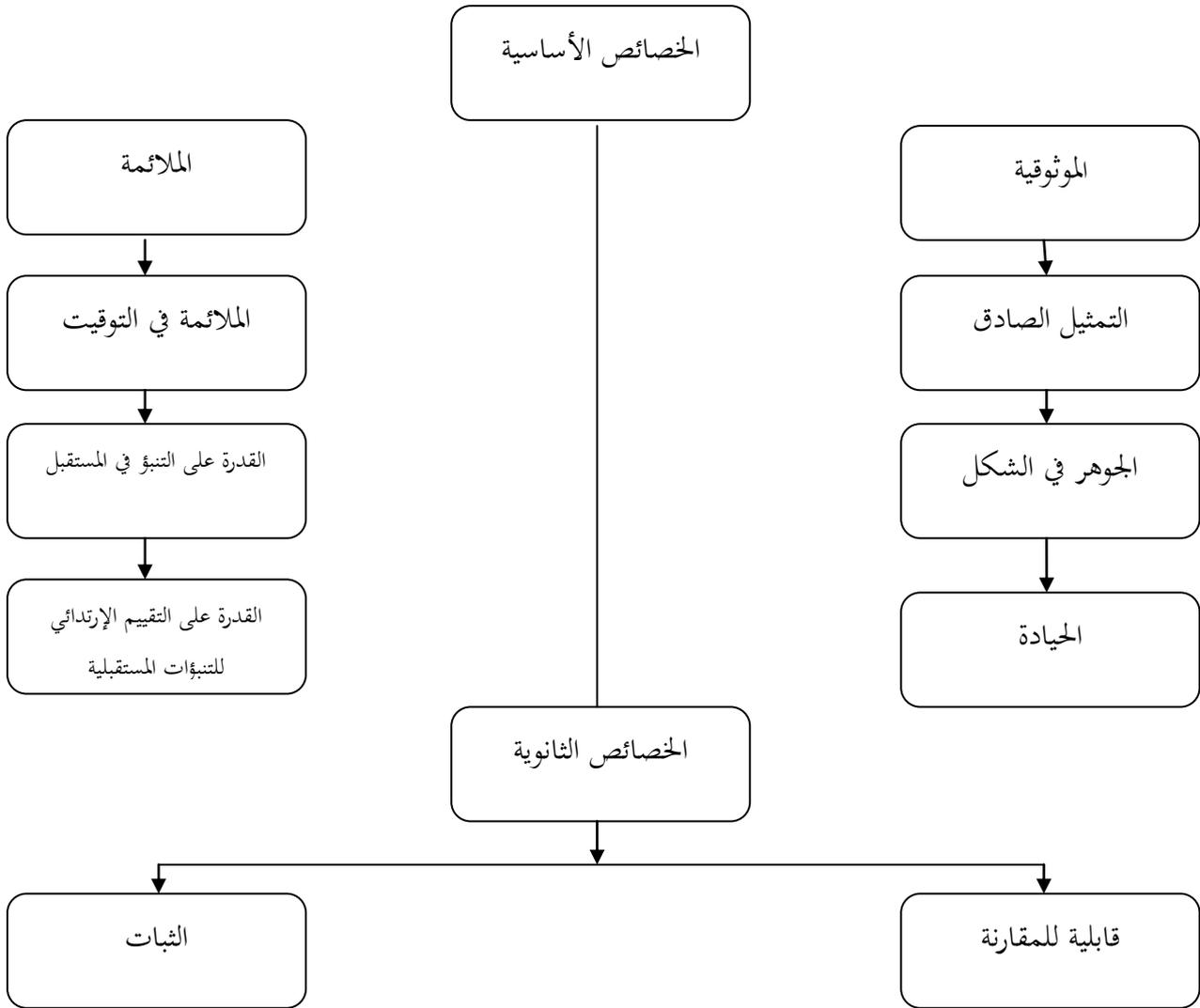
2.2 الثبات: يعني ذلك أن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات

المحاسبية في المؤسسة ثابتة من فترة لأخرى¹.

والشكل التالي يمثل الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية

¹:قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زايد هاشم يحي السقا، مرجع سابق ذكره، ص37.

الشكل رقم (1-2): خصائص المعلومات المحاسبية.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مرجع سابق لقاسم المحسن، وزايد هشام يحي.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

1- أهمية نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظاما كليا للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها : النظام المحاسبي، النظام المالي، النظام الإنتاجي، النظام التسويقي، نظام المشتريات والتخزين، نظام الأفراد العاملين، وتعمل هذه النظم مع بعضها البعض بصورة مترابطة وبشق متبادل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها المؤسسة ككل.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفتو المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة انطلاقا مما يلي¹ :

- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.
- يمكن لنظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأهداف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، برفيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طرق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.

¹ : قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة الحدااء، العراق، 2003، ص 23.

2.1 تشغيل البيانات: تتكون من

- تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين.
- تسجيل العمليات في الأوقات دورية محددة.
- إرفاق مستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.

2.2 توصيل المعلومات: تتم عملية توصيل المعلومات ذلك

- توصيل المعلومات بالأطراف المهتمة بها.
- توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

2.3 تحقيق الثقة بالبيانات:

- التحقق من أن الكل العمليات تم تسجيلها.
- التحقق من التسجيل المعلومات في فترات دورية.
- الترحيل على الفترات الدورية.
- التأكد من صحة الأرصدة.

2.4 تحقيق حماية الأصول: وتتمثل في

- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند النقاط الإنتقال والحيازة لها.
- فصل مهتم مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

المطلب الرابع: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الأهداف التالية¹:

- التحقق من دقة وسلامة المدخلات باعتبارها عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الأخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.
- توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة.

¹: امام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ص 17-19.

- تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها لضمان سلامة المعلومات الحاسوبية التي ينتجها النظام المحاسبي.

- تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات الحاسوبية.

و الإعتبارات التي يجب مراعاتها كالتالي:

1. الإعتبارات المرتبطة بالمدخلات

هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة هذه وتهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:

- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.

- اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب.

- وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام.

- تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات.

- الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال نماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها.

- تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

2. الإعتبارات المرتبطة بالمعالجة

تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقاً للطرق

والإجراءات المحددة والتي تتمثل فيما يلي:

- توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة.

- اختيار وتحديد مجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل

وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات.

- تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد

طرق تحديث والاسترجاع

- تحديد المبادئ والسياسات الحاسوبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها؛ -

تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة

على قاعدة البيانات.

3. الإعتبارات المرتبطة بالمرجعات

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها، ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساساً موضوعياً لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي :

- تحديد نوع وطبيعة المعلومة المطلوبة وطريقة إنتاجها.
- تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وثوثيقها.
- تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.
- تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها.
- تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستخدمين.
- تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

4. الإعتبارات المرتبطة بالإحتياجات الإدارية

لأغراض تلبية الإحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية:

- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.
- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.
- أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال المراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات.
- أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف.
- أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.
- أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل.
- أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.

المبحث الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الإقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي، ما يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية ، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة ، والتي تخص المؤسسة، وتحويلها إلى معلومات تلي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات.

المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها لا بد لأي نظام محاسبي فعال أن يقوم على الأسس التالية:

1- مبدأ التكلفة المناسبة

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفر المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

1.1 شرط إجباري: ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

1.2 شرط اختياري: ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية القصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل : وسائل، أفراد أو تكلفة معنوية مثل الثقة والإرتياح الأطراف الأخرى ، لضمان استمرار النشاط بشكل جيد.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون

مخرجات النظام (التقارير المالية والاحتامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: ما دام الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة وأن أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقط:

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليتته وأهدافه المسلم بها ، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى إهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4- مبدأ الهيكلية: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها للإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية :

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا.

- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة.

- تحديد وسائل وأساليب الرقابة. وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج من حيز

التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وحيد.

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي.

6- مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليوافق كل التغييرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7- مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أقسام نظام المعلومات المحاسبي

و ما يمكن تمييز كالاقتصاديين انه لا يمكن ان يحق نظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد لولا مكوناته و اقسامه التي تتلاءم مع أهداف النظام ككل و من هنا يمكن استعراض اهم المكونات اساسية لنظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة اساسا في ":

1- وحدة تجميع البيانات

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها . ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2- وحدة معالجة البيانات

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترسيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف. ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات الحاسبية مثل:

2.1 المعالجة الجزئية (المتوازنة) : حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج

خاص به مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد..... إلخ.

2.2 المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية

أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات : حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.
- تكامل الإجراءات: أي حدا مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.
- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:
- يسمح بميكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبة مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسمو به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.
- عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، يسمح هذا البرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات: سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات: تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي القوائم المالية، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلا.

5- وحدة التغذية العكسية¹: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.

المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر عملية تصميم الأنظمة المحاسبية حديثة العهد ، مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات وقواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولا عاما في التطبيق ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات تصلح كنقاط استرشاد

¹: برهان صبا الحلو، اثر استخدام نظام وتكنولوجيا المعلومات علاوة الخادماات المصارفية المتكاملة في البناوك منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 3000 ص34.

لمصمم النظام المحاسبي، وله أن يضيف إليها أو يختصر منها ما يراه غير مناسب تبعاً لبيئة المؤسسة ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ما يلي¹

1. دراسة طبيعة المؤسسة والهيكل الوظيفي واحتياجاته من البيانات:

وتعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ والبيئة التي يعمل فيها إطارها ويتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة النشاط. وتفيد هذه المعلومات في وضع تصور عام لديه عن المؤسسة، وتحليل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، ويمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة

2. دراسة النظام المحاسبي القائم:

بعد أن يحق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها. تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفضيلات للوفاء من باحتياجات المؤسسة من البيانات من نقاط الضعف والقوة في النظام. ويمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية:

- الحصول على صورة من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة ، ويستطيع في هذه اللحظة تقييم هذه التقارير على ضوء التصور العام الذي نوصل إليه في المرحلة السابقة ، إلا أنه ينبغي في هذه المرحلة الحصول على آراء المسؤولين في هذا الصدد من خلال إعداد قوائم الاستقصاء تتعلق بهذه التقارير وتوزيعها على مستخدمي تداول البيانات لها ، علاوة على المقابلات الشخصية التي يمكن أن تتم معهم.
- الحصول على نسخ من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء التسجيل بها.
- الحصول على المعلومات السابقة ودراساتها بعناية: حيث يتم خبير التصميم في هذه المرحلة بالتعرف على تفاصيل المستندات والغرض منها وكيفية إعدادها ومصادر البيانات الواردة فيها، كما يهتم بالتعرف على علاقات المستندات ببعضها البعض.

3- التخطيط لمعالجة النظام القائم وبناء نظام جديد:

¹: عوض منصور ومحمد أبو النور ، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر ، ط 2، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ص22.

في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى إجراء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرد بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة، وبلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال إتباع الخطوات التالية:

- عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويتم في هذا المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم والاقتراحات البديلة لعلاجها، وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف أهداف المؤسسة.
- عند الوصول إلى اقتراح متفق عليه يقوم خبير التصميم بوضع تفاصيل بهذا الاقتراح وتشمل هذه التفاصيل إجراءات إعداد كل مستند وعدد صور كل مستند ونوعية البيانات الواردة به ودورته بين إدارات المؤسسة وأقسامه، علاوة على ذلك فإن هذه التفاصيل يجب أن تتضمن أساسيات الدليل المحاسبي الذي يمكن تطبيقه إما في حالة إجراء التعديلات في بعض إجراءات النظام المالي فإن عليه توضيح علاقة هذه التفاصيل بباقي النظام والتحقق من تكامل النظام.

4- تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد:

تتمثل هذه المرحلة في إعداد وكتابة التقارير النهائية لعمل خبير التصميم ولإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير للنظام الجديد ، حيا يعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريراً يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات.

وفي نهاية التقرير يضع صورة تفصيلية للدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحاً به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من خلال هذا الدليل.

5. إجراءات تنفيذ الجديد:

بعد أن يقدم خبير التصميم تقرير عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة به تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقتر ، وتعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم ، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما:

5.1. الإعداد لتنفيذ النظام:

تبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام واجراءات تطبيقية ويتم في هذه المرحلة شر إجراءات النظام الجديد وكيفية تطبيقه واعداد المستندات والدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر وكيفية إعداد التقرير ، ويقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بالإجابة على استفسارات العاملين بشأن النظام الجديد وتفصيلاته.

5.2. إنشاء النظام الجديد وتنفيذه:

يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات والتقارير تبعاً الحاجة عملياته ، ويتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولاً لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم واجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام.

وبانتهاء فترة تطبيق النظام الجديد تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت وعليه أن يقدم تقريراً نهائياً بذلك موضحاً به ما اتبعه من إجراءات وما انتهى إليه من نتائج بصدد تطبيق النظام الجديد و توصياته النهائية بشأن أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام مستقبلاً لزيادة فعاليته في إنتاج المعلومات.

المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظم المعلومات الأخرى

لكي تتم عمليات التنسيق والتكامل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الفرعية الأخرى في المؤسسة لابد من دراسة العلاقة بينهما وتوضيحها لمعرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة بصورة واضحة وبتحديد موقعه على شبكة المعلومات فيها¹:

1- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمالية:

تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة وتحديد مصادرها وواجه استخدامها بكفاءة وفاعلية، حيث يهتم بمقابلة الالتزامات المالية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة وصولاً إلى أهدافها المنشودة.

¹: قاسم محمد الهبتي ، زياد ألسكي ، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة حذباء العراق ، 2003 ص 42.

تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة وتحديد مصادرها وواجه استخداماتها بكفاءة وفاعلية، حيث يهتم بمقابلة الالتزامات المالية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة وصولاً إلى أهدافها المنشودة.

وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية، وهي كالتالي:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح وتحليلاته)، فضلاً عن توفير البيانات الخاصة بتخطيط الربح وتحليلات التعادل.
- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخدامها، كذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون ومدى القدر على الوفاء بالالتزامات المالية.. الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية بصورة عامة.

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج:

يتركز النشاط الرئيسي لإدارة الإنتاج في استخدام الموارد المتاحة للعمليات الإنتاجية بكفاءة اقتصادية في سبيل الحصول على المنتجات المرغوبة سواء كانت سلعا أو خدمات.

من خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مرحل النشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

- معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مركز وحدات الإنتاج. معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي.
- معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج، من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.
- المساعدة في وضع تقديرات وموازنة الإنتاج والتعبير عنها بصورة قيمية.
- توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام المحاسبة، المسؤولية والتكاليف المعيارية.

3- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمشتريات والتخزين:

- يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المواد المناسب، ويرتبط النظام الفرعي للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون.
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين، ومن هذه المعلومات مايلي:
- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد.
- معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي تصبح غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين.
- معلومات تساعد في تخطيط المخزون، وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين والمواد.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.

4- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للتسويق:

- يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات المؤسسة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعية وحجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسعير المستهدف.
- ويعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات اللازمة وضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات مايلي:
- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة المنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة المؤسسة الاقتصادية.
- ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات، عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطور.
- مساعدة في وضع تقديرات موازنة لعملية التنبؤ والتحليلات الخاصة بالمبيعات.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للأفراد:

- تختص بإدارة الموارد البشرية بالعمل على توفير الاحتياجات منها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها، يمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يوفر معظم المعلومات اللازمة والتي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات مايلي:
- معلومات عن التغييرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد.
- توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها.
- معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وأثارها المتوقعة.

خلاصة الفصل:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات تزداد كلما كان هناك كم كبير من البيانات التي تنشأ عن ايام العديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة استخدمها المتعددين، وعليه فإن أية مؤسسة يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصر الأساسية المتمثلة بكل من: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن نساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة المستخدميهيها ولا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن الاستعادة منها مره ثانية كمدخلات في النظام.

يمثل نظام المعلومات في أية مؤسسة حلقة الوصل بين كل من مركز القرارات ومركز التنفيذ فيها، وذلك من خلال تأمين العلاقة بين هذه المكز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل بالمؤسسة اقتصادية والنظم الأخرى المؤثر في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها. ولو نظرنا مفهوم المستويات الهرمية للنظم لوجدنا أن المؤسسة تعد نظاما كليا يتكون من عدة نظم فرعية يمثل نظامي المعلومات المحاسبية وإدارية أحد أبرز هذه النظم، وبالتالي الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية، وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل ولربط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية بكافة نظمه الفرعية ونظام المعلومات الإدارية بكافة نظمه الفرعية، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات لازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين.

ونظر لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية الإدارة، ومن هذه النظم الفرعية تشكل مجموعة من الاختصاصات العلمية المتنوعة، فإن الأمر يتطلب وجود فرق عمل يضم كافة هذه الاختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحقق التنسيق والربط والتكامل بين بعضها البعض.

وكضرورة حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر تطلب مواصلة تطوير، ومهارات الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال دورت التعليم المستمرة ودورت الكفاءة المهنية، في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدون إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولا إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى مؤسسة ككل إلى تحقيقه.

الفصل الثاني

نظم المعلوماتي المحاسبي

المبحث الأول: أهمية النظام المعلومات

المحاسبي في المؤسسة

المبحث الثاني: مدى التوافق بين النظام

المعلومات المحاسبي وأهداف المؤسسة.

تمهيد:

ظلت المؤسسة الإقتصادية ولفترة طويلة من الزمن تعتمد على الوسائل التقليدية، فقد استخدمت في انتقال المعلومات بين المؤسسات والأقسام والأشخاص القائمين عليها، فكانت المعانات الكبيرة في تسيير وإدارة شؤون المؤسسة سواء كانت إدارة داخلية وخارجية، ما ينتج عنها بطء تسيير العمل وذلك للإعتماد على هذه الأنظمة التقليدية المكلفة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول : أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المبحث الثاني: مدى التوافق بين نظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة.

المبحث الأول : أهمية النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

قسمنى هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وسنقوم تحدث عن وظائف وأثر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ومستخدمي نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول : وظائف النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

في الحقيقة إن المؤسسات الاقتصادية بمجملها سواء كانت صغيرة أو كبيرة في حاجة ماسة لنظام معلومات حاسبي ليس بالضرورة أن يكون معقدا ، نظرا لقلة عدد العمليات المحاسبية في المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة ، وعدم الحاجة لإنفاق جزء كبير من مواردها المحدودة على الإجراءات المحاسبية. و بالرغم من ذلك فان المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة إلى نظام محاسبي عملي لتزويد كل الجهات الداخلية و الخارجية معلومات نافعة لاتخاذ القرار الرشيد.

وينبغي أن يأخذ مصمم نظام المعلومات المحاسبي في اعتباره الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة عن غيرها من أنواع المؤسسات الأخرى ، و التي تتلخص في :

- البساطة: تتميز المؤسسات الصغيرة بظاهر عدم التعقيد في تنظيمها و عملياتها ، ولذلك يجب أن يكون نظامها المحاسبي بسيط ولا صعوبة فيه.
- قلة موظفي الحسابات المتخصصين: غالبا ما يقوم مالكو المؤسسات الصغيرة بوظائف المحاسبة، و غالبا ما تتركز مهمة المحاسب في يد عدد قليل من الموظفين و نتيجة لذلك تفتقد هذه المؤسسات للخبرة المحاسبية و يكون عدد التقارير المالية محدودة، وعدم إمكانية الفصل بين الوظائف ذات العلاقة بالتنظيم الإداري فنجد تداخل بينها فمثلا: الوظيفة المالية تتضمن الوظيفة المحاسبية.
- الملكية المحدودة : قد لا تكون هناك حاجة إلى تقارير مالية تفصيلية خاصة و أن ملكية المؤسسات الصغيرة تعود في غالبيتها إلى الأفراد الأسرة الواحدة أو عدد قليل من الشركاء كما أن معرفة المالك بنشاطها اليومي يقلل من الحاجة إلى تقارير مالية.
- قلة رأس المال العامل : غالبا ما ينقص المؤسسة الصغيرة المال الكافي لإدارة نشاطها على أحسن وجه، ولذلك تظهر الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و التي تخصص ميزانيات ضخمة لتفعيل نظامها المحاسبي.
- الخبرة بالنظم الالكترونية :

نظرا لانشغال مدراء المؤسسات الصغيرة بالنشاط اليومي فغالبا ما لايتوفر لديهم الوقت الكافي للإلمام بالتطورات الحديثة في تكنولوجيا الكمبيوتر و استخداماته المختلفة و مسايرة تطورات المتسارعة في حين أن المؤسسات الكبيرة تعمل على تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق المعايير و المعطيات الجديدة و المعمول بها دوليا.

وتوضح هذه الخصائص طبيعة المؤسسة و احتياجاتها الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، و مما سبق ذكره فان نظام المعلومات المحاسبي يشتمل على العديد من الوظائف تتمثل أساسا في¹:

أولا: جمع وتخزين البيانات

تقوم بجمع البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكل كفاءة وفعالية و التي تشتمل على تنويب البيانات و إدخالها لغرض المعالجة من قبل موظفي المحاسبة ، بحيث يتم تسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة و التحقق من صحة البيانات و تسجيلها على المستندات، لذلك يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن العمليات والأنشطة داخل المؤسسة و خارجها مثل عملية البيع، ووثيقة الشحن، استلام الفواتير، التأمينات، وهذا ليتمكن الخبراء والمختصين في المراقبة من مراجعة والتأكد من صحة البيانات والمستندات و التقارير الناتجة عنها².

ثانيا: معالجة البيانات

معالجة البيانات تتم عبر عمليات الفرز و تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها ، ووفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات و فواتير المشتريات و نقل حساباتها إلى السجلات المحاسبية سواء يدوية في المؤسسات الصغيرة مثلا أو الكترونيا ومن ثم عمليات حسابات الأرصدة المحاسبية المختلف الحسابات، ولها في بعض المؤسسات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد يطلق عليه اسم سند القيد ، لترحيلها إلى دفاتر اليومية ونظرا لتنوع وتعدد الحسابات التي تستخدمها المؤسسة لترحيل العمليات ، تقوم بوضع دليل الحسابات حيث يتم إعطاء رقم مستقل لكل حساب من حسابات الأستاذ العام و تعطي أرقام فرعية حسابات التابعة له في دفاتر الأستاذ المساعد.

¹ : سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، المرجع سبق ذكر، ص 779.

² : ستيفن أ موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات، مرجع سبق ذكر ، ص 722.

ثالثا: الرقابة والمراجعة

عملية المراجعة هي تتبع مسار الأنشطة الإدارية الممارسة في المؤسسة سواء كانت محاسبية ، إنتاجية، مالية. بدءا من المستندات الأصلية و انتهاءا بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية. ومن هنا تظهر أهمية الرقابة بحيث انه من خلال تتبع مسار المراجعة الداخلية تكون قد انتقلنا تلقائيا إلى عملية المراقبة الوقائية في نظم المعومات المحاسبية. و نظرا لأنه يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال المرحل المختلفة للمعالجة في أي نظام سواء كان يدوي أو الكتروني، فانه يكون باستطاعة إدارة المؤسسة من اكتشاف وتصحيح أي خطأ أو تلاعب يحتمل حدوثه إثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

- الانضباط لدى الجانب البشري:

ونعني بالانضباط ضرورة الالتزام بتعليمات ولوائح المؤسسة، والكفاءة عند الأداء لدى جميع الموظفين كل حسب اختصاص ، فالرقابة الداخلية تسعى لتحقيق الكفاءة والالتزام بدفع الأفراد للعمل وفق سياسة إدارية تؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بالمستوى المطلوب، ولهذا فإن كل موظف داخل المؤسسة يحرص على القيام بواجباته ومهامه على أكمل وجه مع احترام التعليمات، الامتثال للقانون الداخلي للمؤسسة بتطبيق سياساتها الإدارية الخاصة بمختلف أقسامها ومصالحها ، ومنه وجود رقابة متبادلة بين الأفراد المسؤولين عن تنفيذ كل عمليات المؤسسة تجارية كانت أو مالية أو إنتاجية ، يؤدي إلى تحقيق المؤسسة للإنضباط والنزاهة عند التنفيذ ، وبالتالي حرص الأفراد على تحمل مسؤولياتهم ويقومون بأداء واجباتهم بكل صرامة للإنضباط والنزاهة عند التنفيذ ، وبالتالي حرص الأفراد على تحمل مسؤولياتهم ويقومون بأداء واجباتهم بكل صرامة.

وعليه فإن الانضباط الجيد للمواد البشرية سوف يقود المؤسسة للنجاح وتحقيق الكفاءة في العمل وتطويره وهذا ما يكون ضمانا لها للاستمرار والتوسع، والتألق في مختلف المجالات التي تخصص فيها أنشطتها والتألق في مختلف المجالات التي تخصص فيها أنشطتها، وعموما فإن المراقبة الداخلية تهدف أساسا إلى شقيق الكفاءة والفعالية في الاداء وخاصة الجانب الإداري والمحاسبي في المؤسسة ، فإذا كانت

الإدارة سليمة ورشيدة في تصرفاتها وقررتها ، وتسجيل العمليات المحاسبية بطريقة صحيحة ووفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتضمن المؤسسة بقاءها¹.

- تقسيم العمل والمراقبة المتبادلة:

تختص هذه القاعدة بضرورة تقسيم العمل داخل المؤسسة فلا يجوز أن يقوم شخص واحد بأكثر من عمل أي ضرورة تجزئة العمل فيقوم كل شخص بنشاط ما - مهمة - حسب اختصاصه وذلك لتحقيق الكفاءة المطلوبة بدون إضاعة الجهود ، وتجنب تكرار نفس العمل وبذلك تزداد التكلفة دون تحقيق للأهداف في الوقت المناسب، بمعنى إضافة للوقت والمجهود معا ، إضافة إلى تقسيم العذل ضرورة وجود المراقبة المتبادلة فقيام فرد بعمل ما ثم يتولى آخر مواصلته ثم ثالث وهكذا نضمن أن الأعمال تسير بالترتيب وكل فرد يحمي على أن يكون العمل التي يتولى مواصلته صحيح أي أعد على أسس صحيحة، وبالتالي يكون الزاماً إتمامه بصورة صحيحة لإخلاء مسؤوليته عن أي أخطاء قد تحدث.

- التخصص ومراقبة المستخدمين:

إن العنصر البشري وكما هو معروف هو أساس نجاح أي نظام رقابي لأن الأفراد وفي مختلف المستويات الإدارية مسؤولون مسؤولية كاملة على تنفيذ أسس وقواعد المراقبة الداخلية ، مع ضرورة توفر العدد الكافي منهم فهذه القواعد لا تكون لها قيمة بدون تطبيقها من طرف أشخاص مؤهلين لذلك، ويتم ذلك بتعيين أشخاص أكفاء لمناصب العمل مع إتباع سياسة تكوين خاصة وهذا لتعرف أكثر على المؤسسة وهدافها ، وضرورة المراقبة الداخلية، ونقصد بذلك التحسيس المعنوي للمستخدمين بالغاية من المراقبة الداخلية ، ومن الأسس الفرعية لهذه القاعدة ميزان الشخص المؤهل مع التأكد على ضرورة حماية الأصول حماية مادية أكيدة من طرف مستخدمي المؤسسة وتنظيم وثائق العمل.

- الشخص المؤهل:

لابد من أن تولي المناصب لأشخاص مؤهلين علمياً وعملياً يتميزون بالكفاءة والفعالية في الأداء مع ضرورة تزودهم بإجراءات.

- العمل على حماية الأصول :

¹: وليم توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق نكره، 1976، ص772.

ضرورة الحفاظ على ممتلكات المؤسسة أثناء العمل وخارج أوقات العمل أي على طول ساعات اليوم ويتم ذلك تحت مسؤولية طاقم الأمن مع التأكيد على أخلاء المؤسسة من عمالها خام أوقات العمل وإغلاق جميع المكاتب وأبواب المصالح والمقصود من هذا حفظ الوثائق الرسمية، كتلك الخاصة بالمناقصات و السفقات المالية من أن ستعمل من طرف أشخاص قد يتاجرون بها - يستفيدون من المعلومات الموجودة بها اس شخصية - ويلزم في هذا الصدد غلق الأبواب وتخصيص الأفراد الحاملين للمفاتيح وذلك لتحديد مسؤوليتهم عن أي تلاعبات قد تحدث ، بالإضافة إلى ضرور الحيطه عند نقل أصول جديدة عن طرق البر، فهذه الأساليب الأمنية تؤدي إلى حماية الأصول ماديا¹.

تنظيم وثائق العمل :

يعتبر أساس مهم لتسهيل عملية المراقبة وضمانا لنجاحها، وتختصر هذا التنظيم في عمليتين : التقييم ، النسخ ، ولتحقيق هذه القاعدة لابد أن تحقق ثلاث أسس فرعية وهي:

- احترام مبدأ التفرقة بين الوظائف:

ويتم ذلك بأن كل فرد لا يمارس نشاط ما ثم يقوم بمراقبته لأن ذلك يكون منفذا سهلا للأخطاء أو السرقة دون اكتشاف ذلك في الوقت المناسب ، فلكي تكون المراقبة الداخلية فعالة يمنع متابعة نفس الشخص للأعمال المخولة له فمثلا: المسؤول عن تسجيل الحضور لا يجب أن يكون نفس المسؤول عن مصلحة الرواتب والأجير أو من يشرف على مصلحة التصنيع لا يجب أن يكون نفسه مراقب المصلحة مراقبة الجودة والنوعية.

- تعريف كتابي للعمل والمسؤوليات :

ضرورة وجود دليل للعمل وخطة تنظيمية بحيث يتم تحديد كل وظيفة كتابيا وبيان موقعها والمكلف بهذه الوظيفة ، فوجود وثائق رسمية تحدد المسؤوليات وحدود ممارستها أي نطاق عمل كل فرد ، وكيفية أدائه لعمله تمكن كل واحد من أن يطلع على السلطات الممنوحة له ، لتسيير المراقبة الداخلية بفعالية وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة دون خط أو سوء فهم للوظائف.

- طرق وإجراءات العمل :

¹ : ايفرام نوربان، نظم دعم الإدارة - نظم دعم القرارات ونظم الخبر، تعريف سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ - السعودية ص116.

وذلك لتوضيح طرق العمل الخاصة بكل وظيفة داخل المؤسسة والإجراءات العمل المتعلقة بها
فالإجراءات لابد أن ترمز إلى الوظائف الأساسية :

شراء - موردون / بيع - زبائن ، عملاء / مخازن - قطع غيار ، مواد أولية / بنك - شيكات،
بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة متبادلة بين هذه الوظائف للتمكن من أداء المهام حسب ما أقر به هذا
بالنسبة للأسس الفرعية لتنظيم وثائق العمل، أما بالنسبة لعمليتي التقييم والنسخ فإن :

- التقييم : يتمثل في تقييم الوثائق لضمان تسلسلها و إرتباطها مع العمليات التي تمت لتسهيل
الرقابة
عليها.

- النسخ: ضمان للحفاظ الوثائق وعدم ضياعها وتوزيعها على مختلف المصالح المتعلقة بها العملية
الموضحة فيها ، فحفظ وترتيب وثائق العمل يعود للترتيب الزمني وفي أماكن مؤمنة ومعنونة في الأرشيف
، ففي المخزون مثلا هناك مذكرات الدخول والخروج ، وعند حدوث أي تلف للسلعة لابد من إجراء
محضر لبيان الكمية والزمن - التاريخ - والحضور ويتم بتشكيل لجنة لإحراق تلك السلعة التالفة.

- التدقيق المحاسبي:

يعتبر التدقيق المحاسبي من أهم وسائل الرقابة الفعالة التي تشد عليها معظم المؤسسات الاقتصادية
وفي هذه الوسيلة أصبحت ضرورة حتمية تلجأ إليها المؤسسة من أجل التأكد مصحة وسلامه قوائمها،
ومما زاد من أهمية التدقيق المحاسبي هو ما تواجهه المؤسسة اليوم من قيود وعراقيل في تنظيمها الداخلي
بسبب كبر حجمها وتوسع أنشطتها ، بالإضافة إلى صعوبة تقييم المعلومات المعدة وتعقيد المواضيع
المرتبطة بها مما قد يؤدي إلى حدوث أخطاء وتلاعبات يصعب على المؤسسة اكتشافها ، ويمكن تعريف
التدقيق المحاسبي على أنه " علم يبحث في فحص الحسابات ودفاتر و المستندات المؤسسة وقتا لقواعد
ومعايير معينة ليتأكد المدقق الخارجي من صحة صدق القوائم المالية.

وهناك من التدقيق المحاسبي بأنه عملية فحص حسابات منشأة فردية أو شركة من شركات
الأشخاص او الاموال بمعرفة شخص ذي كفاءة خاصة في هذه الناحية وهو عادة محاسب قانوني ليتأكد

من دقة وسلامه قيد هذه الحسابات في دفاتر المنشأة وأن الميزانية العمومية تصور المركز المالي لها تصورا صحيحا¹.

المطلب الثاني : أثر نظام المعلومات على نشاط المؤسسة

تميل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت صغيرة أو كبيرة إلى المرونة في إدارة أعمالها بالرغم من كونها أكثر تعرضا للمخاطر التي تصاحب التقلبات و الأزمات الاقتصادية المفاجئة. فغالبا ما تواجه المؤسسات الاقتصادية اختناقات مالية تؤدي إلى الإفلاس و قد اتضح أن من أهم أسباب فشل هذه المؤسسات عدم إتباع نظم محاسبية سليمة ، مثل عدم القدر على التخطيط لاحتياجاتها النقدية أو عدم توفر المعلومات الخاصة بأرصدة المخزن أو غياب وسائل الاتصال بين المؤسسة و مورديها أو ضعف مسار مراجعة و مراقبة العمليات المحاسبية. كما قد يتوفر للمؤسسة معلومات محاسبية إلا أنه يتم جمعها و توصيلها إلى الجهات المعنية ببطء شديد و بشكل غير ملائم لاتخاذ القرارات ، وهنا يظهر أثر نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية.

وحتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من التأثير إيجابا في المؤسسة الاقتصادية لابد من توفر نظام المعلومات المحاسبي على مواصفات النظام الجيد بحيث يكون قادر على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرارات ولن يتم هذا حتى يتم استخدام برامج التطبيقات المحاسبية الملائمة و التي على أساسها تحدد احتياجات المؤسسة من الأجهزة المعدات الالكترونية ذات الكفاءة العالية و السرعة في تأدية المهام.

تتمتع تقنية التجارة الإلكترونية عن غيرها من التقنيات التقليدية بعدة مميزات، ومن أهمها التالي :

1- الوجود الواسع من منطلق أن التجارة الالكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء ، أما التجارة الالكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس و يستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت و من أي مكان بواسطة الكمبيوتر و بلمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته، و بضغط عدة أزرار يمكنه الإطلاع على المنتج وشرائه.

¹ : أبو الفتوح على فضالة، أساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع - القاهرة - السنة 2005 ،

التداول العالمي تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها تخطي حدود الدول و الوصول إلى أي مكان بالعالم وبضغطه زر بسيطة على الكمبيوتر ودون تكلفة تذكر، على النقيض من التجارة التقليدية التي يقصر التعامل بها محليا وصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

2- معايير عالمية وهي مقاييس أو معايير شبكة الانترنت، التي يتم من خلالها تعاملات التجارة الإلكترونية وبشكل موحد بين دول العالم ، أما التجار التقليدية فتخضع لمعايير ومقاييس محلية تعتمد على الدولة نفسها، فمقاييس التجارة الإلكترونية تخفض تكلفة الدخول إلى أسواق المنتجات بشتى أشكالها ، بينما مقاييس التجار التقليدية خاضعة بسياسات الدول وتكلفة دخول أسواق تلك الدول تختلف من دولة إلى أخرى.

3- معلومات غنية فالتجارة الإلكترونية ومن منطلق تمكنها من الوصول لجميع المستهلكين وفي شتى أنحاء العالم تزود. المستهلك بمعلومات كثيرة ، بواسطة استخدام المؤسسات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية ، كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية ، بينما في التجار التقليدية كانت آلية تزويد المعلومة تعتمد وبشكل قياسي على مقابلة المستهلك وجها لوجه.

4- التواصل تعد التجار الإلكترونية آلية تواصل ذات فاعلية عالية جدا ، من منطلق أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والتاجر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تفتقد التجار التقليدية لهذا النوع من الاتصالات ، فلو أن إحدى المؤسسات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز، ولكن هذا التواصل أصبح ممكنا عبر التجار الإلكترونية.

5- كثافة المعلومات من المعروف بأن شبكة الانترنت جعلت المعلومات كثيفة وذات نوعية ممتازة وحديثة، وبشكل مشابه قللت التجار الإلكترونية من آلية البحث عن المعلومات والتخزين ومن تكلفة الاتصالات من جهة، ومن جهة أخرى زادت هذه التقنية من التوقيت الملائم للمعلومة ودقتها كذلك.

6- الاستهداف الشخصي من منطلق أن التجار الإلكترونية تمكن المسوق للمنتج من استهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة، وذلك بتحديد معلومات الفرد المرغوب اطلاعه على المنتج كتحديد العمر، والجنس، وطبيعة عمله وأي أمور أخرى يرها المسوق ضرورية.

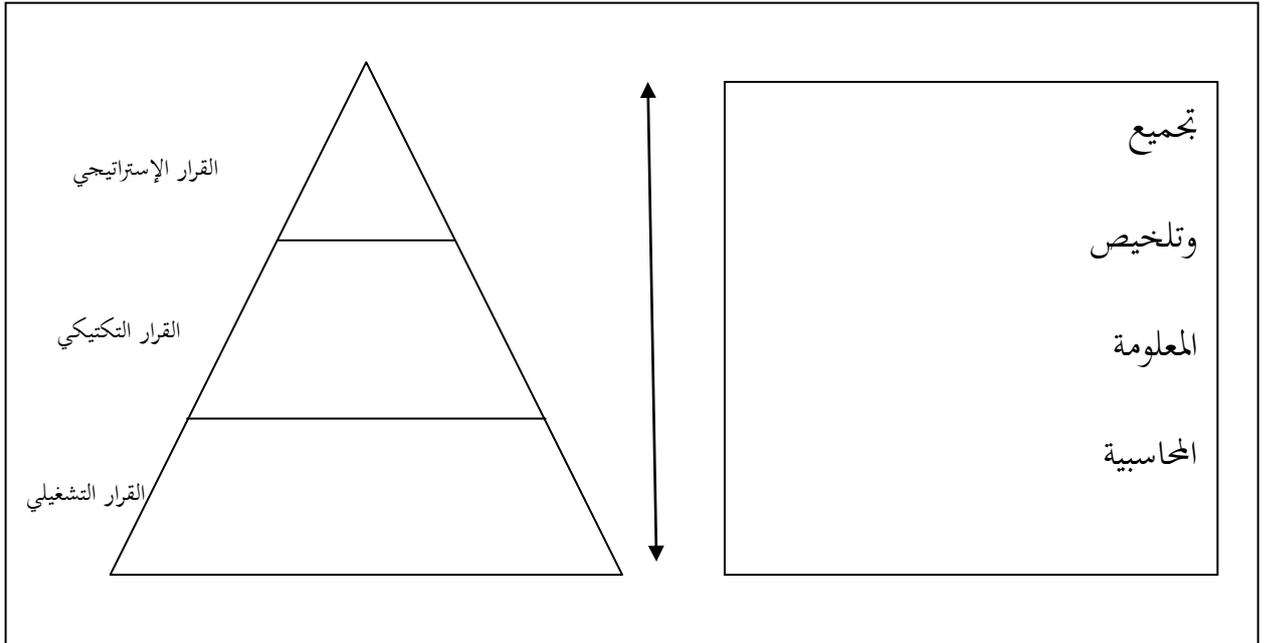
المطلب الثالث: مستخدمي النظام المعلوماتي المحاسبي

مستخدمي المعلومات الحاسبية هم في الغالب صناعات القرارات بحيث يعتمدون على المعلومات الحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي تكون القرارات فعالة فإن هناك مجموعة من الصفات

التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ، ومن هذه الصفات مايلي¹:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).
 - القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
 - الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.
- ويوفر نظام المعلومات المحاسبي المستخدم المعلومات الداخلة المعلومات التي تلائم قراراتهم الروتينية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل، حيث يقوم نظام المعلومات بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارات في المنظمة لدعم القرار الإستراتيجي أو التكتيكي أو التشغيلي²، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (1-2): معلومات نظام المعلومات المحاسبي الجمعية الداعمة لمستويات القرار.



المصدر: محمد يوسف الحنفاوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل

للنشر، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص 52.

¹: حمادي علي ، أثر الجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010 ، ص 95.

²: محمد يوسف الحنفاوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل النشر، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 52.

أما اهتمام المستخدمين الخارجين يكون للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي مركز حول القوائم المالية الميزانية وقائمة الدخل وميزان المراجعة، وذلك من أجل تقييم أداء المنظمة وتوقع أدائها المستقبلي.

وتتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة، مختلف الأطراف تستخدم المعلومات بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة، مختلف المحاسبية لاغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد ألا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات. ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1- إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها

إن الطرف الأول الذي تهتمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثير يتمثل في إدارتها المسيرين)، حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة.

2- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون:

بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية، للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية، وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه، أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه.

3- الدائنون الحاليون والمحتملون

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوءها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد العوائد السنوية. ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة.

وبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل ، كالاتمان التجاري من جاب الموردين وقروض قصيرة الأجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها ، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل . أما الدائنون المحتملون فأهتم يهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

4- العملاء

تهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

5- العاملون ونقاباتهم

د ملى ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المحاسبية، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية.

6- الجهات الحكومية المعنية

من أهمها الوارد المكلفة بالقطاع التي تنشط فيه المؤسسة ،إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها. فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها.

7- أطراف أخرى

هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين ،الباحثين، وسائل الإعلام وغيرهم.

المبحث الثاني : مدى التوافق بين النظام المعلومات المحاسبية وأهداف المؤسسة

تضع معظم المؤسسات الاقتصادية أهدافا وخططا طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل حيث تكون الأهداف الطويلة الأجل من اختصاص الإدارة العليا و يطلق عليها اسم التخطيط الاستراتيجي، و التي تعبر عن الخطوط العريضة لمواجهة المستقبل بغرض تحقيق الأهداف الإستراتيجية و هي من أهداف الإدارة العليا، كما انه يوجد نوع ثاني من أنواع الأهداف و التي تعرف بالأهداف التشغيلية وهي غالبا قصيرة الأجل وتدرس بأقسام المؤسسة وإدارتها المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية أي أنها تعتبر مكملة لأهداف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة.

وللتمييز بين الأهداف الإستراتيجية والأهداف التشغيلية نجد أن هذه الأخير تعبر عن الأهداف بشكل محدد و موجه لقسم أو مصلحة معينة أما الأهداف الإستراتيجية فهي محددة بشكل عام ولأنها تعكس الانجازات التي ترغب الإدارة العليا في تحقيقها خلال الأجل الطويل فمثلا إذا أردت المؤسسة الرفع في مستوى صافي الدخل، أو رفع مستوى جودة الإنتاج فالدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية نحو الرقابة على جودة الإنتاج مثلا يتمثل في تزويد الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لتبرير اقتصاديات درجة الجودة التي ترغب إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين ولكل مجموعة من مجموعات السلع المنتجة و بالتالي اتخاذ القرار ذو الجودة العالية وهكذا باقي الأهداف التي ترغب مؤسسة في تحقيقها.

المطلب الأول : أوجه التوافق بين نظام المعلومات المحاسبي و أهداف المؤسسة

إن اتخاذ القرارات وذلك بتقديم معلومات واضحة ومحددة تصلح أساسا لصناع القرار بدون تفسير والتحليل أو الاستقصاء وهذه الأمور هي التي تستهلك وقت المسير وتعقد مهنته، من هنا وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في مساعدة المسيرين والمختصين في هذا المجال باقتراح الحلول المناسبة من خلال دراسة البدائل المتاحة.

ونستطيع القول، بأننا إن أردنا أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية جدا لمساعدة صناع القرار، فانه لا بد من تحقيق أمرين مهمين، الأول: إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الانترنت، والثاني: إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامه آلية التجار الإلكترونية ومواقع تصفح المؤسسة في شبكة الانترنت، قد يبدو للوهلة الأولى أن ما نقوم بدراسته هنا عبارة عن أمور تكنولوجية بحتة، لكن في حقيقة الأمر هو عبارة عن إجراءات رقابية محاسبية ذات طابع تكنولوجي يتماشى مع تغيرت التكنولوجيا العالمية والتي لا بد لعلم المحاسبة والتدقيق من مواكبتها.

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دوره في المؤسسة الاقتصادية على شكل عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في عدة خطوات متتالية وهي¹:

¹: أحمد حلمي جمعة وعطا الله خليل، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة التنمية - عمان - أيار 2012، ص 28.

- حصر العمليات المالية المتعلقة بالنشاط المحاسبي للمؤسسة و تمثيلها في صلة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة عموماً، لتحويل هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستعملي هذه المعلومات.
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك في شكل قوائم مالية.
- تقييم المخاطر و التي يقصد بها أنشطة تحليل القواعد و الإجراءات التي تشكل أي خطر على أهداف المؤسسة من خلال تحديد احتمال حدوثها و العمل على تخفيض حدة تأثيرها إلى معنويات مقبولة. و كمنظرة اقتصادية ناجحة، فإن توافق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف المؤسسة الاقتصادية أمر طبيعي و تلقائي إذ أنه من بين أهداف المؤسسة مواكبة التطورات و عصرنة مختلف وظائف المؤسسة : محاسبة، سوق، مالية، إنتاج... الخ، وهذا رجع إلى تحسين النوعية و الجودة في أداء الأنشطة الاقتصادية، و نظام المعلومات المحاسبي كنموذج فعال و حديث داخل المؤسسة يعتبر إنجاز رفيع المستوى و هدف في حد ذاته من أهداف المؤسسة المراد تحقيقها للرفع من مستوى عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثاني : أوجه التعارض بين نظام المعلومات المحاسبي و أهداف المؤسسة

ينبع التعارض بين تشغيل النظام المحاسبي و أهداف المؤسسة من خلال المخاطر المحاطة بالنظام، خاصة وأنه يعتمد على اجهزة محاسبية معقدة نوعاً ما، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنت ، فكل تكنولوجيا حديثة رغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جداً، وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها، ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تضييع أرباح وفوائد مهمة.

وللاستدلال على ذلك نعطي تجربة استخدام النظام المحاسبي في التجارة الإلكترونية للأسف أن عطرها كثير ومتعددة، وليس من السهل حصرها، فتكنولوجيا التجار الإلكترونية تكنولوجيا سريعة التغير والتطور وكل تغير أو تطور يواكبه مخاطر جديدة، ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الإلكترونية في إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والتاجر وهنا يكون تعارض واضح بين

أهداف المؤسسة الإستراتيجية وما ينجم عن نظام المعلومات المحاسبي من مخاطر خاصة النظام الإلكتروني.

ويذكر توم ارنولد Tom Arnold والمتخصص بتعقب عمليات الاختراق عبر شبكة الانترنت، بأن عمليات الاختراق عبر التجار الإلكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك، فتعويض خسارة المشتري ممكنة وخصوصاً بأنه وبالغاب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة ، والتي قد يمكن تعقبها، ولكن الخسارة الحقيقية تقع على المؤسسة بحيث تتكبد المؤسسة الخسائر بفقدانها الإيرادات والتي يصعب تعويضها أو حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية ، وذلك نظر لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجارة الإلكترونية¹.

ويرى المختص توم ارنولد Tom Arnold أن مخاطر التجار الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسيين وهما:

-مخاطر يمكن إكتشافها²: والمقصود هنا بأن المؤسسة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها، ومن أشهر هذه الاختراقات:

- الفيروسات الرقمية المعروفة : بوجود نظام حماية مناسب، يستطيع نظام المؤسسة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها.

قراصنة الانترنت الهواة: يعتمد قرصنة الانترنت في اختراقاتهم لنظام المؤسسة على معلومات رمز دخول معينة ، وفي حالة وجود أكثر من مستخدم النظام المؤسسة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكر النظام على تلك أمعلومات واستخدامها، ولهذا فإن كانت المؤسسة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكر المعنية بواسطة خبائها فستتمكن من تحجيم الاختراقات.

¹ : Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about **the risks of e-commerce**, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002,

²: روب سميث ومارك سبير ومارك تومسون، مرشد الأذكاء الكامل للتجارة الالكترونية - **The Complete smart guide to E-Commerce**، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع القاهرة، 2011 ص214.

-مخاطر لا يمكن اكتشافها: والمقصود هنا، بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق درية بها، إما لحداتها أو جهل مؤسسة بها، والتابعة من الأسباب التالية:

- فيروسات غير معروفة: رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة المؤسسة، إلا أنه هنالك روشات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان، كما حدث في عام 2011 عندما استطاع أحد الهواة اختراع فيروس I love YOU، والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت، ولقد كان الفيروس يعمل قبلة موقوتة ، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة ، وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ

-قرصنة انترنيت ذوي خبرة عالية : وهذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها المؤسسات ، فقرصنة الانترنيت ليسوا دوما من الهواة ، فبعضهم يملك خبرة ومهارات تفوق كثيرا من المتخصصين ، تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة مؤسسة دون أن يستشعر بهم ، وقد تتم جرمتهم دون اكتشافها.

-التسارع التكنولوجي : قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة الشارع التكنولوجي على شبكة الانترنيت بشكل عام وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص ، مما يجعل التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسة قديمة جدا، والمشكلة تكمن بعدم معرفة التقادم في الوقت المناسب.

ويذكر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على موقعه عبر الانترنيت ، أن بعض الدراسات أظهرت أن الخسائر التي تكبدتها مؤسسات الأمريكية في عام 2011 من اختراقات لبطاقات الائتمان فقط بلغت له مائة مليون دولار ويوقع أن ترتفع سنويا إلى مبلغ ستين بليون دولار بحلول عام 2012 ، ومن هذه الحقيقة يوضح المعهد الحاجة الملحة لإنشاء آلية حماية على الشبكة، منطلقا من مخاطر التجار الإلكترونية ، والتي تعزي الأسباب التالية¹:

-الهجمات المتعمدة : ولتي تتم إما بواسطة قرصنة الانترنيت ، أو منافسي المؤسسة لغرض الوصول إلى المعلومات السرية للمؤسسة كأرقام بطاقات اعتماد الزبائن مثلا والمعلومات الخاصة بالزبائن وحجم المبيعات وأمر كثيرة قد يصعب حصرها، وحسب الغاية تكون الوسيلة .

¹ روبرت سنييتز وتوبي فلت، الدليل الشامل إلى التجارة الإلكترونية ، ترجمة أمين الأيوبي ، مرجع السابق ذكره ، بيروت، 2011 ص 81.

- **خصوصية التعامل:** تعتبر التعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأفراد ومؤسسة ذات طابع معلوماتي مهم جدا، من منطلق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية وهي معلومات قيمة جدا ، وبالتالي إن تمكن أحد من معرفتها أو حتى تتبعها مثل تتبع رقم بطاقة اعتماد العميل. ومن هنا سيشعر العميل بأن خصوصيته قد تم اختراقها وبالتالي سيفقد الثقة بالمؤسسة التي تعامل معها من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيته.

- **فقدان الثقة:** المقصود هنا فقدان ثقة المؤسسة معلومات عميلها ، من منطلق أن العميل يستخدم ما يسمى التوقيع الرقمي الخاص به لدخول نظام المؤسسة لإتمام عملياته المرغوب فيها ، فكيف هو الحال إذا تمكن الشخص غير الصحيح بالدخول مستخدما توقيع العميل.

- **فشل عملية التحويل:** رغم أن عملية الشراء الإلكترونية تتم بسرعة كبيرة جدا ، إلا أنها عرضة لخطر فشل عملية التحويل، فمن المتعارف عليه أن عملية الشراء عبر التجارة الإلكترونية تتم بواسطة عدة خطوات، كأن يبدأ المستهلك بملء النموذج الابتدائي لعملية الشراء ومن ثم انتقال النموذج ملء بيانات بطاقة الاعتماد وخطوات أخرى قد تكون ضرورية وفقا لسياسات مؤسسة ، وفي كل مرحلة نفتح صفحة جديدة عبر موقع المؤسسة ولأسباب تقنية أو أخرى قد تفشل إحدى الخطوات ، وهنا ستظهر مشكلة جديدة وهي عدم التأكد من إتمام العملية¹.

- **غياب التوثيق:** ففي التجار التقليدية يتم عادة توثيق الصفقة بأوراق ثبوتية مؤشرة بشعار المؤسسة وموقعة من قبل الشخص المناسب وبواسطة اتصال شخصي ومباشر بين البائع والمشتري ، ولكن وفي التجار الإلكترونية تعد جميع تلك الأمور شبه مفقودة بالكامل، وهذه الحقيقة تزيد من احتمالية التعامل مع الشخص غير الصحيح.

- **سرقة الهوية:** في غياب التوثيق المناسب كما في التجار التقليدية يصبح من السهل على المجرمين انتحال شخصية الغير والقيام بالعمليات دون علمه.

- **تزوير الحقائق:** ستكون خدمات بعض مسوقي ومزودي خدمات الحماية، خدمات تجميليته فقط في غياب الية معينة تؤكد مصداقيتهم وفاعلية خدماتهم.

- **آثار ضغوط الاقتصاد:** مع النمو المتسارع للتجار الإلكترونية ، أصبح سوقها سوقا تنافسيا ،

¹ : محمد احمد محمد اسياقي، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب، تجارة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه - جامعة بغداد ، 2008، ص 19.

وأصبحت قوة المتنافس الحقيقية تكمن في نجاح آليات الأمان والتوكيدية والموثوقية الخاصة بنظامه المحاسبي، وكل من يستطيع توفير تلك الآليات يكون نصيبه أكبر في هذا السوق التكنولوجي العالمي.

أسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت

يعد نظام التجار الإلكترونية بيئة مثالية للسرقات والتلاعب وإخفاء آثار الجريمة بشكل متقن منقطع النظير، ويعود السبب في ذلك للعوامل التالية¹:

- إمكانية الدخول من عدة أماكن: فالمعامل عبر الانترنت لا يحتاج إلى مكان محدد لدخول الشبكة، فأى شخص يمكنه الدخول إلى الشبكة من أي مكان يتوفر به جهاز كمبيوتر وخط إتصال، كمقاهي الانترنت ومختبرات الجامعات والمدارس.
- سرعة العملية: قد لا يحتاج الدخيل (المخترق) إلى أكثر من بضع دقائق للاختراق موقع معين والتلاعب به ومغادر الموقع قبل أن يتم تعقبه.
- تباعد المسافات: قد يكون مخترق لموقع ما يبعد آلاف الكيلومترات وفي بلد آخر، فشبكة الانترنت صممت بشكل عالمي.
- عدم وجود هوية محددة: لا يمكن معرفة ماهية المخترق ولا بأي شكل من الأشكال.
- عدم وجود قوانين دولية: فشبكة الانترنت شبكة عالمية ذات معايير موحدة بالاستخدام فقط، ولو أننا افترضنا اكتشاف أحد المخترقين بدولة مغايرة لدولة المؤسسة التي تم اختراقها، فإنه ليس بالضروري وجود قوانين موحدة للتعامل مع المخترق.
- عدم وجود دلالات مادية: لإثبات أي جريمة لا بد من توفر دلائل وقرائن مادية، ولكن أين هي هذه الدلائل في هذه الشبكة المرئية فقط.
- إمكانية إتلاف بيانات جهاز الكمبيوتر: في حالة شعور أي مخترق بإمكانية تعقبه يستطيع إتلاف بيانات جهاز بضغطة زر بسيط، مما يجعل عملية تعقبه عديمة الجدوى.
- حماية الحسابات البنكية: هناك الكثير من الحسابات البنكية محمية من اطلاع الغير عليها، وبالتالي يستطيع المخترق استخدام هذا النوع من الحسابات دون القلق من آلية تعقبه.

¹: حازم الالوسي، مرجعة الحسابات باستعمال الحاسوب ومن المعلومات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارة ومالية، المعرفة المعلوماتية والإدار الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان 2012 ص44.

- **عدم الإبلاغ عن الاختراقات:** هناك الكثير من المؤسسات لا تبلغ عن الاختراقات التي تعرضت لها أنظمتها ، خوفا من فقدان عملائها وتفضل تحمل خسائر كبيرة عوضا عن فقدان الثقة بها ، وخير دليل على ذلك عملية الاختراق التي تمت لبنك City bank في مطلع عام 2011 من قبل شخص بروسيا كبدته خسائر قدرت بعشرة ملايين دولار والتي لغاية هذه اللحظة وترفض الإقرار بها.
- لقد حاولت عدة جهات اقترح الكثير من خطوات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية و التي تنجم عن الهجمات الموجهة لأنظمتها المتعددة و من بينها نظام المعلومات المحاسبي ، وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من شهر أوت لعام 2010 ، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول المخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها المستهلك ، ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي:
- **توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية:** وذلك بعدم إعطاء المعلومات الشخصية، إلا للجهات الموثوق بها، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات ، وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني والبرامج المخصصة للدخول إلى أسرار المؤسسة مثل أنظمة الإنذار.
- **استخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الانترنت:** من المعروف أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنت ، وفي الغاب فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تم تداولها في الشبكة من خلاله¹. وفي كثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر الانترنت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمستخدم ودون أن يستشعر بذلك، ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماية عالية لمنع المخترق من الدخول إلى ذاكرته.
- **التأكد من موقع التاجر على الشبكة :** يجب التأكد بأن الموقع الخاص بالتاجر هو الموقع المقصود، وذلك بالاطلاع على سياسات التاجر والتي تتضمن الموقع الأم والذي تم إنشاء موقع التاجر

¹: رأفت عبد المحسن عمر، نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلوماتي المحاسبي ، المؤتمر العالمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان ، 2012، ص 27-28.

من خلاله، كما انه يمكن معرفة موقع التاجر من خلال آلية التصفح الخاصة Uniform Resource Locator (URL)، من منطلق أن هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه ، وفي حالة عدم التمكن من تتبعه فيكون الموقع في الغالب موقعا مشكوكا به¹:

- **استخدام بطاقات الدفع المضمونة:** يفصل استخدام بطاقات دفع مضمونة أو محمية، والمقصود بذلك أن يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الانترنت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الاستخدام غير المرخص لبطاقته من قبل الغير، الحذر من تنزيل برامج عبر الانترنت غير موثوقة المصدر، من المعروف أن مستخدم الانترنت وعبر تجولة بالشبكة ضمن مواقع متعددة يستطيع تنزيل برامج مجانية على الجهاز، يتم استخدامها لاغراض كثيرة: مثل برامج العرض الصوتية والمرئية وأغراض كثيرة. يجب توخي الحذر الشديد عند تنزيل تلك البرامج وخصوصا من المواقع المشكوك بأمرها، لأنها قد تكون مبرمجة بآلية معينة، تقوم على تجميع كل الأمور الخاصة بك والموجودة على جهازك وترحيلها للجهة المصممة للبرنامج وذلك دون شعورك بذلك.

- **الحذر من إعطاء أرقامك السرية:** ويشمل هذا التحذير كل أرقامك السرية وبشتى أشكالها وأنواعها، وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزود الخدمة، كما ينصح كذلك وعند إنشاء أعداد أرقام السرية أن تبعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم، كأن تستخدم اسمك أو رقم هاتفك، وفضل أن تجعل رقمك السري معقدا نوعا ما وتضمنه مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز ، وكلما كان رقمك السري معقدا، كان اكتشافه صعبا، فمن المعروف أن قرصنة الانترنت استطاعوا وبشكل مذهل إنشاء برامج تكنولوجية، والتي تعمل بنظام الاحتمالات، تستطيع حل شفرة الأرقام السرية وبسرعة خيالية، ولكنها قد تعجز عن ذلك، فكلما كان الرقم معقدا التكهّن ومتضمنا لرموز وأرقام وأحرف كانت مقدرة تلك البرامج على فك تشفيره ضئيلة جدا.

- **الاحتفاظ بنسخ من العمليات :** وهذه تعد من الأمور المهمة والتي تساهم في اكتشاف السرقات وتفادي استمرارها، ومقصود بأن تحتفظ دوما بنسخة من عملية اشرء التي قمت بها مستهلك عبر شبكة الانترنت، وكذلك بالاستمرار بعمل تسوية اشرء مع مصدر بطاقة الدفع.

¹ : نعيم عبود نجم، الأبعاد الايجابية والسلبية للتأثير الانترنت على الاستراتيجية في شركات الأعمال، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة - عمان - أيار 2012، ص21.

- الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية: وهذا سيساعدك على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة، كموعد التسليم ومطابقة الطلبية، وبالتالي تحييد الآخرين من الاستخدامات غير المرغوب فيها.
 - الاستمرار بتسوية حسابات الدفع: ويفضل أن تكون مطابقتك لحسابات الدفع عبر الانترنت تسوية طابع زمني قصير، وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإيقاف آلية الدفع عند الضرورة، لكي لا يستطيع المخترق الاستمرار باستخدام بطاقتك.
 - مراقبة استخدام الموقع للمحددات: والمحددات Cookies هي عبارة عن رموز رقمية تساعدك بدخول موقع دون إعادة كتابة رقمك السري، وعادة ما يتم إدخالها إلى جهازك من قبل الموقع دون طلب الإذن منك بذلك، وآلية عمل هذه المحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة أخرى، يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات الموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون طلب الرقم السري، وفي الغالب يستطيع قرصنة الانترنت تتبع هذه المحددات Cookies على جهازك عندما تكون على الشبكة، ولذلك يفضل برمججة جهازك على طلب الإذن منك قبل أن ينزل الموقع تلك المحددات عليه¹.
 - عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف: تأكد بأنك تشرف على أطفالك عندما يستخدمون الانترنت، خصوصا أنهم يستطيعون إعطاء جميع المعلومات الشخصية عن حسن نية، والتي تكون كفيله بتمكين الغير من اختراق جهازك وبكل سهولة.
 - استخدام المواقع المرخصة: والمقصود بالموقع المرخصة، تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل بأمر الحماية، حيث أن ذلك النوع من المواقع يكون مصحوبا بتوقيع إلكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص، كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.
- من الملاحظ أن أمور الحماية السابقة والتي ينصح بإتباعها من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، هي أمور حماية خاصة بالمستهلك، والسبب في ذلك أن التاجر يستطيع توفير آليات حماية عديدة والتي قد تكون باهظة الثمن، ولكن المستهلك لا يستطيع ذلك. وبالطبع يعتبر المستهلك حجر

¹ : Edlington Sara, Marketing Your Business on the Internet, **A practical Step-by-Step Guide for all Business Owners and Managers**, 2nd. Edition, Internet Handbooks, A Division of International Briefings Ltd. UK, 2001,p84.

الأساس في التعامل الإلكتروني، وفي حالة فقدانه الثقة لهذا النوع من التعامل ستكون التكنولوجيا هذه عديمة الجدوى.

المطلب الثالث : قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة

تتجلى قيمة الجزء بصورة فعلية بالنسبة لكل داخل المؤسسة من خلال الوظائف الموكلة لها و التي تمنحها قيمة فعلية تتجلى أساسا أثناء قيامها بأداء المهام المنسوبة لها وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت المؤسسة ذات طابع تجاري أو خدماتي أو صناعي، و من هذا المنطلق فإن النظام المعلومات المحاسبي قيمة حقيقية في المؤسسة الاقتصادية يمكنها فعلا من أداء مهامها المحاسبية بصفة منتظمة، بحيث يمنح المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة وفق المعايير الدولية المعمول بها بهدف تحقيق التأصيل المحاسبية و نظورها المجموعة من القواعد و المعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية و فعالية التقارير المالية المنشورة لكافة الأطراف المستفيدة منها.

إن نظام المعلومات المحاسبي الجيد هو ذلك النظام الأكثر فائدة و صلاحية في مجال ترشيد

القرارات، سوى جودة معومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على استيعاب و فهم وتحليل مخرجات نظام معلومات المحاسبي و المتمثلة أساسا في التقارير المالية على حساب مستوى الفهم و الإدراك المتوفر لديهم.

من أهم الاهداف الرئيسية للتقارير مالية توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات، و مما لا شك

فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية و العملية متخذي القرارات وتوجيه سلوكهم لاتخاذ القرارات السليمة و المناسبة، خاصة و أن عملية اتخاذ القرارات تتصف بالعمومية ويرجع السبب في هذه العمومية إلى عمومية العرض و الهدف، بمعنى تماثل المعيار الذي على أساسه يدرس تقييم البدائل المختلفة.

و يعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية العنصر الذي على أساسه تحديد مقومات

الإفصاح في المعلومات المحاسبية، و ممثل مستوى الفهم و الإدراك مستخدمي المعلومات عاملا مهم للاستفادة من اتخاذ القرارات الناجعة، كما أن مستخدمي المعلومات كما تسرده أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين من مستخدمي المعلومات وهما: **المستخدمين العاديين** أي ذات النفع العام، و**المستخدمين**

ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات أي معلومات متخصصة ضمن مجال معين كالجانب التسويقي أو المحاسبي أو المتعلق بالموارد البشرية.

و الجدير بالذكر أن هؤلاء المستخدمين للتقارير المالية قد لا تتفق مصالحهم الخاصة في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم إليها مختلفة و قد أثار هذا الاختلاف أو التناقض بين مصالحهم بروز مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية الواجب تحقيقها، و بالتالي يتأثر مضمون وإفصاح تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة معينة على فئة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات نظرهم ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها و بالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى جيد من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين ولكنهم لا يفهمون محتواها و بالتالي فإنها ليست ذات جدوى بالنسبة لهم و من هنا تجد انه لا بد من تحديد هؤلاء المستخدمين لمعلومات لتقييم مستوى فهمهم و إدراكهم للمعلومات لتمكين إدارة المؤسسة من توفير معلومات محاسبية ملائمة و ذات مصداقية في اتخاذ القرارات.

ويلاحظ أيضا أن التحديث المستمر مخرجات أنظمة الإعلام الآلي قد أدى إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار حتى على مستوى أولئك المسيرين الذين لم يهضموا بعد التقنيات الحديثة للإعلام الآلي، ذلك التحديث التي أصبح يتم بفضلها تزويد المسير على أساس يومي أو أسبوعي بحالة المخزون من السلع وحالة المبيعات والمقبوضات النقدية وما إليه من معلومات حيوية أخرى، أن تحفظ المسيرين اتجاه التقنيات الإعلامية هو السبب في التناقض التي تواجه عملية ربط أنظمة التسيير بالحاسبات بطريقة مباشرة، ولتبيد مخاوف المسيرين بهذا الشأن يتطلب إدماجهم في عملية تصميم نظام معلومات محاسبي فعال أثناء عملية التسيير وإدراكهم بأن التحدي التي يواجههم يفرض عليهم المزيد من الترشيح في عملية اتخاذهم القرارات.

إن القرار هو الرأي النهائي التي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده و يتخذه من بين الآراء المختلفة، كما يعرفه البعض بأنه الحسم أو الفصل في نزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تقيد الدراسة و التحليل، أما فيما يخص عملية اتخاذ القرار ككل في عبارة كل مرحلة القرار ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة موضع القرار وانتهاءها باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف جواب تحقيقه، كما يرى البعض أن عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك

بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا و عيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف متخذ القرار سواء حالة التأكد أو المخاطرة. من خلال كل سبق ذكره فأن قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية تتجلى في جودة مخرجاته وفعاليتها في تأدية المهام المنسوبة إليها، فإذا ما تم تحليلها بنوع من الدقة فإن مكانة النظام المحاسبي تبرز في الحاجة الماسة للجودة في اتخاذ القرارات من خلال توفر المعلومات السليمة لصناع القرار متمثلة في التقارير المالية و القوائم المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار.

خلاصة الفصل:

من الطبيعي أن أي نظام معلوماتي سواء كان يدوي أو إلكتروني إن لم يطبق داخل المؤسسة الإقتصادية فلا جدوى من تواجد أصلا، فالتحول الذي شهدته المؤسسات الإقتصادية إلى نظام معلومات محاسبي الكتروني تعتبر في حد ذاته بداية لمراحل دور النظام، وتكون الحاجة إلى الحصول على أجهزة ومعدات لتطوير العمليات المحاسبية ومسايرة التطورات في بيئة العمل أو مشروع.

الفصل الثالث

دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير
مؤسسة اتصالات الجزائر

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الدراسة

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنتائج

الإستبيان

تمهيد:

إن الجانب التطبيقي ما هو إلا تجسيد لما تطرقنا إليه في الجانب النظري من مفاهيم ومبادئ ومدى مطابقتها على أرض الواقع فمؤسسة اتصالات الجزائر، يعد من المؤسسات المهمة في الجزائر خاصة في تعاملها مع المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لأي عمل تقوم به.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر .
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان.

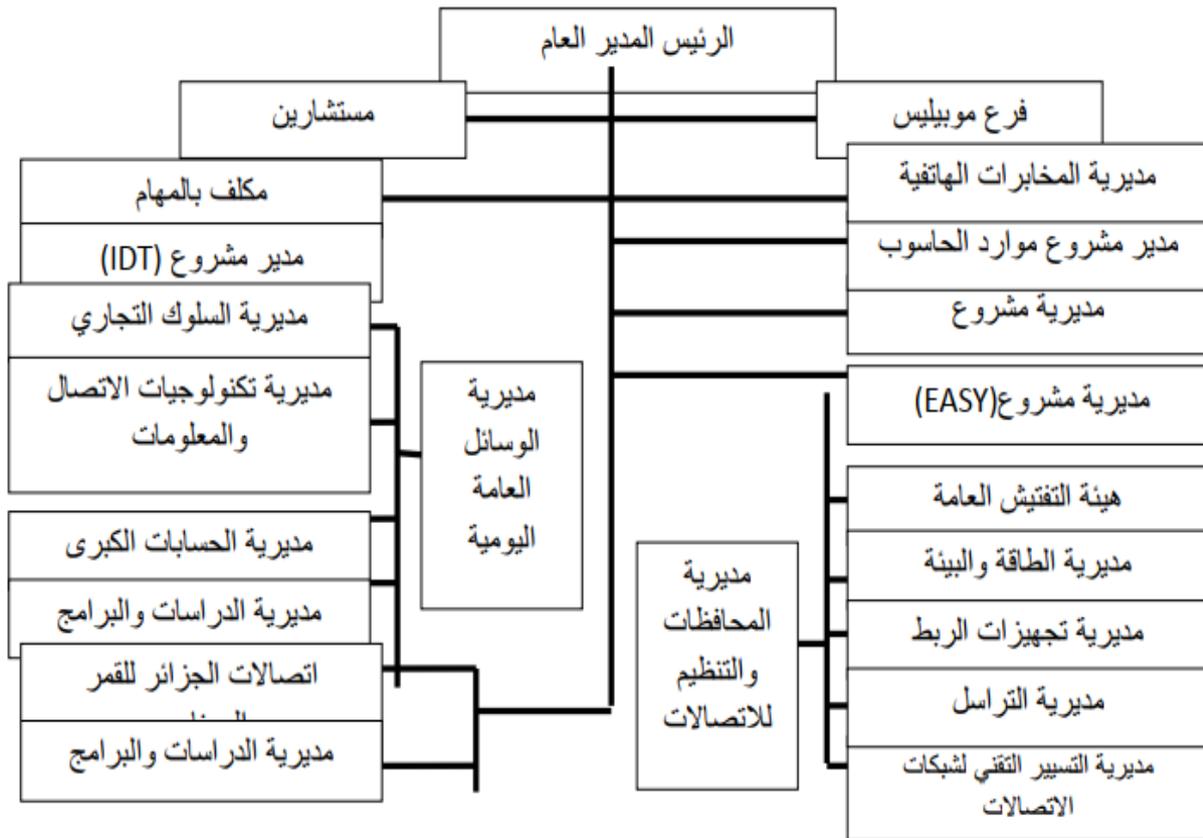
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر

إن المؤسسات الخدمية تلعب دورا هاما في التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد، المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية مؤسسة اتصالات الجزائر

إن مؤسسة اتصالات الجزائر هي حديثة النشأة إذا في السابق كانت مؤسسة مندمجة فكان يطلق عليها البريد والمواصلات، انفصلتا عن بعضها البعض ليصبح البريد لوحده وتغيرت تسمية المواصلات إلى اتصالات الجزائر، وتعد مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، ملك للدولة تنشط في سوق الهاتف الثابت والانترنت، استطاعت أن تفرض تواجدها في السوق الجزائرية، كما استطاعت كسب ثقة المتعاملين رغم التطور التكنولوجي الحاصل في شبكات الهاتف المتنوعة وخدماتها (جازي، أوريدو)، أما موبيليس فهي إحدى فروع المؤسسة. والبداية الفعلية النشاط المؤسسة في شكلها القانوني الجديد كانت بتاريخ 31-12-2002.

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مؤسسة اتصالات الجزائر.

المطلب الثاني: مهام ودور مؤسسة اتصالات الجزائر

تتمثل في مايلي:

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والصوت والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية: دراسة وتحقيق وصيانة شبكة الاتصالات.
- رسم برامج الأشغال والصيانة و السهر على تحقيقها.
- احترام أهداف الإنتاج وجودة الخدمة.
- تسيير المستخدمين و الوسائل العامة .
- تلبية حاجيات المواطنين.
- المساهمة في توفير مناصب الشغل في الولاية.
- تسيير الروابط المشتركة مع جميع معاملي الشبكات.
- تسيير و مراقبة الخطوط الهاتفية و مراقبة الفاتورة و متابعة التحصيلات في هذا القطاع.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر

تهدف الوكالة التجارية الاتصالات الجزائر لولاية مستغانم طبقا لأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها لتحقيق الأهداف التالية:

- الجودة، الفعالية ونوعية الخدمات هي أهداف الأساسية للوكالة.
- كما تهدف إلى المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، من خلال تقديم خدمات خاصة بالإعلام والاتصال.
- تنمية عرض خدمة الهاتف النقال وتمكين أكبر عدد من الزبائن للحصول على الخدمات الاتصالية؛
- فك عزلة المناطق المحرومة في الميدان الاتصالات؛
- تحسين جودة الخدمات من أجل رفع تنافسية تشكيلة الخدمات المقدمة
- تنظيم الحركة الهاتفية الخاصة بالمؤسسات والهيئات العمومية
- تنمية قدرات استعمال الانترنت
- تطوير شبكة وطنية فعالة للاتصالات تكون موصلة بمختلف قنوات تدفق المعلومات
- تحقيق الأهداف الخاصة باستغلال وسائلهم وأعمالهم وسيرها.

من خلال التطرق إلى الأهداف المختلفة التي تصبو إليها نجد ساعية إلى كسب واستقطاب عدد كبير من الزبائن وكذا تنشيط المصالح التي تركز عليها في إنجاز أهدافها المقررة شأن الاتصالات.

المطلب الرابع: مشاكل اتصالات الجزائر

من المعلوم أن كل مؤسسة لها عراقيل ومشاكل تواجهها، كذلك بالنسبة لاتصالات الجزائر التي لا تخلو من نقائص و صعوبات تواجه نشاطها ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

- صغر حجم الوحدة مما يؤدي إلى خلق نوع من الاكتظاظ في تقلع عمل مصالح الزبائن .
- شغور في بعض المناصب مما ينجم عنه تأخير في أداء العمل.
- المنازعات التي تقع بين الوحدة العملية للاتصالات و الزبائن المشتركين الذين لا يدفعون في أجلها المحددة.
- المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات الأخرى الخاصة التي تقدم خدمات الهاتف والانترنت.
- قلة الاشهار و الترويج للوحدة العملية لاتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان

من أجل معرفة واقع نظام المعلومات ودوره في تيسر المؤسسات الخدمائية، ارتأينا أن نخصص هذا المبحث التحليل البيانات المتعلقة بنتائج الاستبيان المقدم للعمال، من خلال آرائهم.

وقبل عرض وتحليل النتائج سوف نقوم بتقلع عينة الدراسة، حيث قمنا باختيار عينة تتكون من 15 عامل، ولكن بعد عملية جمع القوائم الموزعة ومراجعة هذه القوائم، والقيام بعملية الفرز للإجابات المقدمة من طرف العمال المسنقضى منهم، فقد تم تحليل النتائج على 10 عمال من طرف أصل 15 عامل، أي بنسبة 66.66، وذلك لعدم رد بعضهم.

المطلب الأول: عرض المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

إن العينة التي وقع اختيارنا عليها يتميز أعضاؤها بما يلي:

1-1 الجنس:

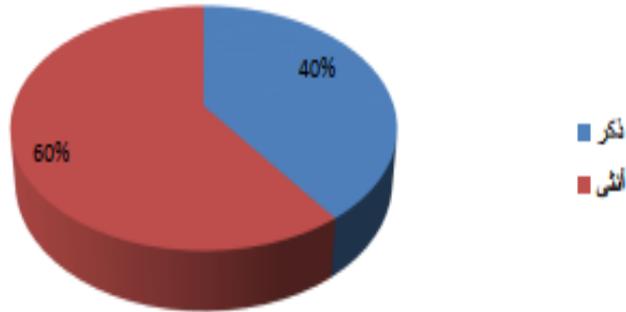
الجدول (1-3): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	04	40
أنثى	06	60
المجموع	10	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال توزيعنا لافراد العينة حسب الجنس وجدنا ان نسبة الاناث تفوق نسبة الذكور، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-3) : اجابات افراد العينة حسب الجنس.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

1-2 السن:

تم تقسيم افراد العينة حسب السن الى اربع فئات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

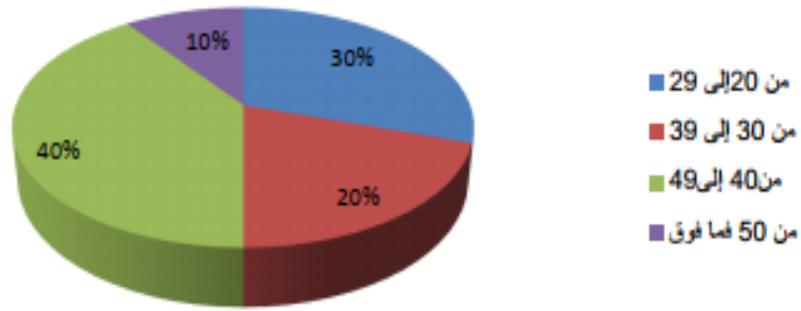
الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
من 20 الى 29	03	30%
من 30 الى 39	02	20%
من 40 الى 49	04	40%
من 50 فما فوق	01	10%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ ان اغلبية افراد العينة الى الفئة [49-40] بنسبة 40% ثم تليها فئة [29-20] بنسبة 30% ثم فئة [39-30] و ذلك بنسبة 20% و اخيرا الفئة من 50 فما فوق بنسبة 10%

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-3) : اجابات افراد العينة حسب السن.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

1-3 المستوى العلمي:

الجدول (3-3) : توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

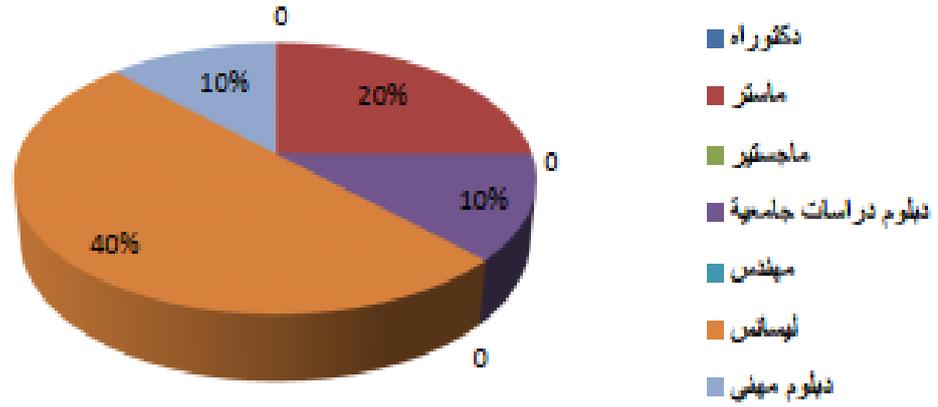
المجموع	ثانوي	دبلوم مهني	ليسانس	مهندس	دبلوم دراسات جامعية	ماجستير	دكتوراه	المستوى التعليمي
10	02	01	04	-	01	-	02	المجموع الكلي
%	%	%	%	-	%	-	%	% النسبة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

تشغل طبقة المتحصل على شهادة ليسانس القسط الاكبر من عينة الدراسة بنسبة 40% ثم تليها شهادة الماستر و المستوى الثانوي بنسبة 20% ثم تاتي طبقة حاملي دبلوم دراسات جامعية تطبيقية و دبلوم مهني بنسبة 10%

و الشكل التالي يبين هذه النتائج:

الشكل رقم (3-4) : اجابات افراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

4-1 الوظيفة:

الجدول (3-4) : توزيع افراد العينة حسب نوع الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	% النسبة المئوية
المدير	01	10%
رئيس القسم	03	30%
موظفين	06	60%
المجموع	10	100%

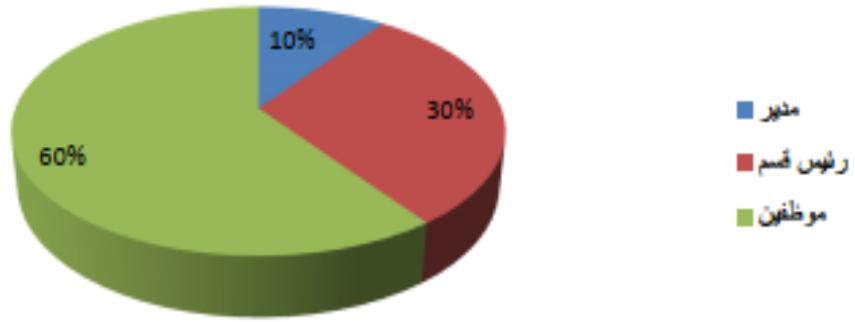
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال ملاحظتنا للجدول اعلاه نجد انه هناك تنوع في افراد العينة، حيث انها تضم 10% مدير و 30%

يتمنون مهنة رئيس قسم و 60% موظفين

و الشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم(5-3): يوضح توزيع الافراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

1-5 الخبرة:

الجدول (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

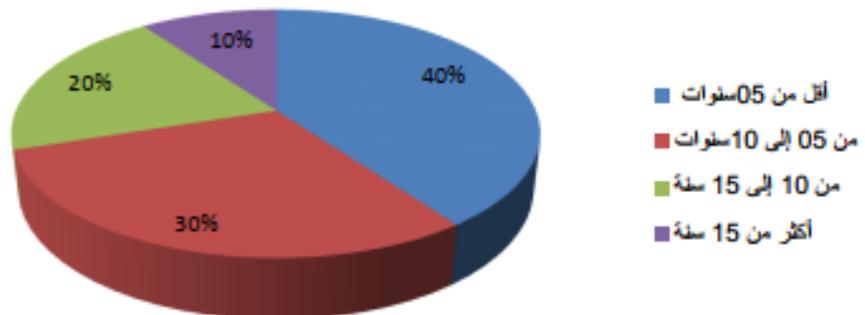
السنوات	التكرارات	% النسبة المئوية
اقل من 05 سنوات	04	40%
من 05 الى 10 سنوات	03	30%
من 10 الى 15 سنة	02	20%
اكثر من 15 سنة	01	10%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

يتضح من خلال الجدول ان اغلب افراد العينة المستجوبة اب ما نسبة 40% من الخبرة في العمل لمدة اقل من 05 سنوات و نسبة 30% تتميز بخبرة لمدة من 05 الى 10 سنوات و 20% لهم خبرة تتراوح ما بين 10 الى 15 سنة و نسبة 10% لهم خبرة اكثر من 15 سنة

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(6-3): يوضح توزيع الافراد العينة حسب الخبرة.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

1-6 عدد الدورات التكوينية:

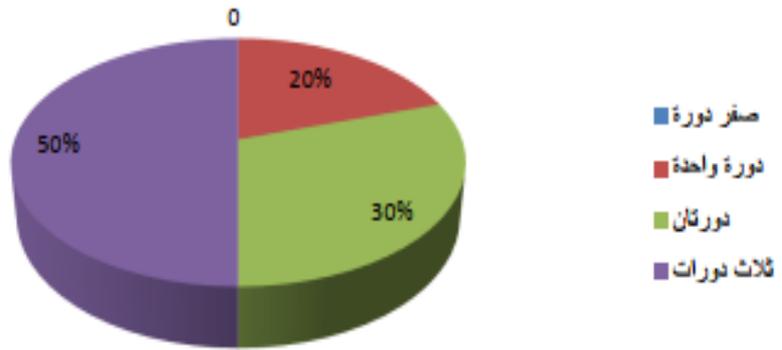
الجدول رقم (3-6): يمثل توزيع افراد العينة حسب الدورات التكوينية في مجال المعلومات

عدد الدورات	صفر دورة	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	المجموع
التكرارات	-	02	03	05	10
% النسبة	-	%20	%30	%50	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول ان المؤسسة حريصة على رفع كفاءة عمالها من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال المعلوماتية و هو ما ادلى به ما نسبة 50 قد تلقوا اكثر من ثلاث دورات تكوينية في مجال تقنية الحاسوب. الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (7-3): يوضح اجابات الافراد العينة حول عدد الدورات التدريبية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

1-7 الاستفادة من الدورات التدريبية:

يوضح الجدول الموالي مدى استفادة عمال المؤسسة من خلال ماتقوم به من دورات تكوينية
الجدول (3-7) : توزيع عينة الدراسة حسب مدى الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها المؤسسة

مدى الاستفادة من التدريب	استفادة جيدة	استفادة ممتازة	استفادة ضعيفة	لا استفادة	المجموع
التكرارات	04	06	-	-	10
% النسبة	%40	%60	-	-	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول أن ما نسبة 60% من عينة الدراسة كانت استفادها جيدة من الدورات التكوينية التي نظمتها المؤسسة، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى تسيير المؤسسة ويزيد من فعاليتها، في حين أدلى ما نسبته 40% من عينة الدراسة أنهم لم يستفيدوا من الدورات، وهذا من شأنه أن يعرقل حسن أداء المؤسسة. وعليه يتوجب على القائمين على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة الحساسة وذلك من خلال إعادة النظر في الطرق التكوينية .

المطلب الثاني: طبيعة المعلومات و مصادرها

1-2: طبيعة المعلومات الضرورية للقيام بالمهام في المؤسسة.

الجدول(3-8): جدول يمثل طبيعة المعلومات الضرورية للقيام بالمهام في المؤسسة

طبيعة المعلومات	التكرارات	%النسبة
معلومات داخلية	02	20%
معلومات خارجية	-	-
معلومات داخلية و خارجية	08	80%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول يتبين ان المعلومات الضرورية للقيام بالمهام في المؤسسة هي المعلومات الداخلية و الخارجية و هو ما تمثله 80% تليها المعلومات داخلية معا بنسبة 20%

2-2: المهام على المستوى المصلحة.

الجدول(3-9): يبين مهام افراد العينة على مستوى المصلحة.

النشاط	التكرار	%النسبة
البحث عن المعلومة	01	10%
معالجة المعلومة	04	40%
بث المعلومة	05	50%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أغلبية فئة المستجوبين تقوم ببث المعلومة وهو ما يعبر عنه بنسبة 50% في حين نجد الفئة المتوسطة من المستجوبين تقوم بمعالجة المعلومة بنسبة 40% في المؤسسة وتختلف المهام من قسم لآخر حسب احتياجاتهم خاصة أنهم يحتاجون لمعلومات جد حديثة متطورة .

2-3 الحاجة إلى المعلومة من أجل تأدية المهام:

من خلال إجابات أفراد العينة يتبين أن المعلومات من أجل تفعيل نشاطات المؤسسة بنسبة 50%. وهذا يدل على معرفة ما مدى وعي إطارات المؤسسة بأهمية المعلومات و دورها في تحقيق أهداف المؤسسة، فالوعي بأهميتها وقيمتها يؤدي إلى زيادة الاهتمام بها.

2-4 البحث عن المعلومة:

تعتبر المعلومة العصب الأساسي للمؤسسات وبالتالي يتم البحث عنها سواء كان ذلك من الأرشيف أو الانترنت
الجدول (3-10): إجابات الأفراد على مكان البحث على المعلومة .

المصدر	التكرار	%النسبة
الأرشيف	05	50%
الانترنت	05	50%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أفراد العينة يستخدمون مصلحة الأرشيف والانترنت معا بنسبة 50% لكليهما.

2-5 : طبيعة المعلومات التي يتم البحث عنها.

الجدول (3-11): يبين إجابات الأفراد حول نوع المعلومات التي يتم البحث عنها

طبيعة المعلومة	التكرار	%النسبة
معلومات اقتصادية	03	30%
معلومات عن زبائن	06	60%
معلومات تكنولوجية و تقنية	01	10%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أفراد العينة يبحثون بصفة أكبر عن المعلومات حول الزبائن بنسبة 60% تليها المعلومات الاقتصادية بنسبة 30%، وأخيرا المعلومات التكنولوجية والتقنية بنسبة 10%.

2-6 : حماية المعلومات المتحصل عليها.

الجدول رقم (3-12): اجابات الافراد حول حماية المعلومة.

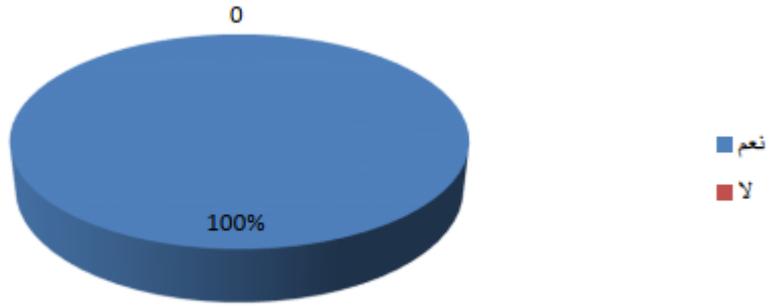
الاقتراحات	نعم	لا
المجموع	10	00

00	%100	%النسبة
----	------	---------

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال نتائج الجدول و اجابات الافراد نلاحظ ان هناك اجماع كلي حول حماية المعلومات و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(8-3): اجابات الافراد العينة حول حماية المعلومات



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

7-2: مكان حماية المعلومات:

الجدول (3-13): يبين اجابات الافراد حول طرق تخزين المعلومات.

الحامل	التكرارات	%النسبة
ملف الشخصي	06	60%
انترنت	02	20%
قرص مضغوط	00	00%
طرق اخرى	02	20%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول يتبين لنا أن أفراد العينة يتم تخزين المعلومة في ملف شخصي بنسبة 60% ثم تليها طرق أخرى و الانترنت بنسبة 20% لكل واحدة منها.

8-2: كيفية توصيل المعلومة المستقاة.

الجدول رقم(3-14): يبين اجابات الافراد حول بث المعلومة في المؤسسة.

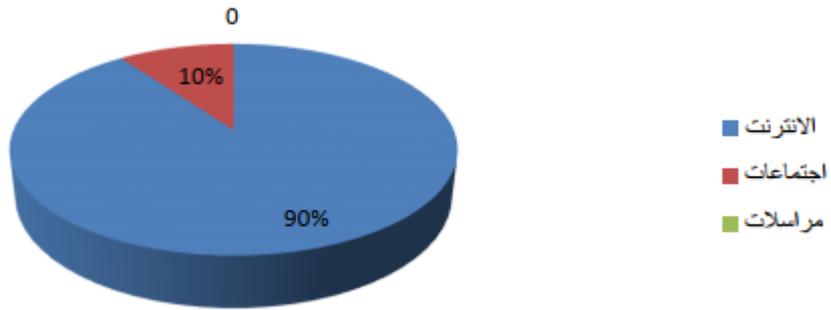
طريقة بث المعلومة	التكرارات	%النسبة
الانترنت	09	90%
اجتماعات	01	10%

مراسلات	-	-
المجموع	10	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعلومات في المؤسسة يتم بثها وتوزيعها عن طريق الانترنت وهو ما تعكسه نسبة 90%، تليها فئة اجتماعات وهو ما تعبر عنه نسبة 10% وهذه الفئة تقوم بتحضير الاجتماعات المناقشة المشاكل العالقة و الخاصة بالزبائن و دراستها و اقتراح الحلول الكفيلة بعلاجها. والشكل التالي يوضح أكثر:

الشكل (8-3): اجابات افراد العينة حول طريقة ايصال المعلومة.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

المطلب الثالث: معرفة واقع نظام المعلومات في المؤسسة

من أجل معرفة معنى نظام المعلومات داخل المؤسسة أتأينا طرح بعض الأسئلة، وفيما يلي عرض وتحليل هذه الأسئلة، و الأجوبة المتحصل عليها، أما عن نظام المعلومات فهو مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع وتخزين وبث المعلومة.

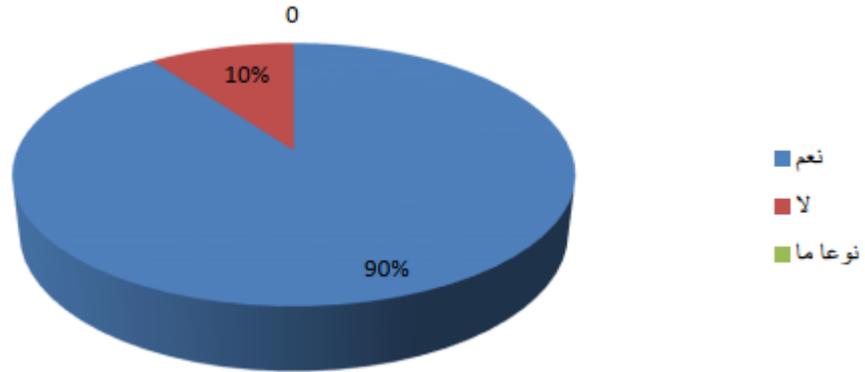
الجدول رقم (3-15): نظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع وتخزين وبث المعلومة

الاقتراحات	التكرارات	% النسبة
نعم	09	%90
لا	01	%10
نوعا ما	-	-
المجموع	10	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نلاحظ، أن أغلب الإجابات كانت "نعم" بنسبة 90%، أما 10% فكانت إجاباتهم "لا" مما يوضح لنا أغلب العمال يرون أن نظام المعلومات هو مجموعة الإجراءات التي تتم من خلالها تجميع وتوزيع وبث المعلومة. والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل رقم(10-3): يبين نظام المعلومات مجموعة من الاجراءات التي يتم من خلالها تجميع و تخزين وبث المعلومة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

مراعاة نظام المعلومات في اداء الخدمات

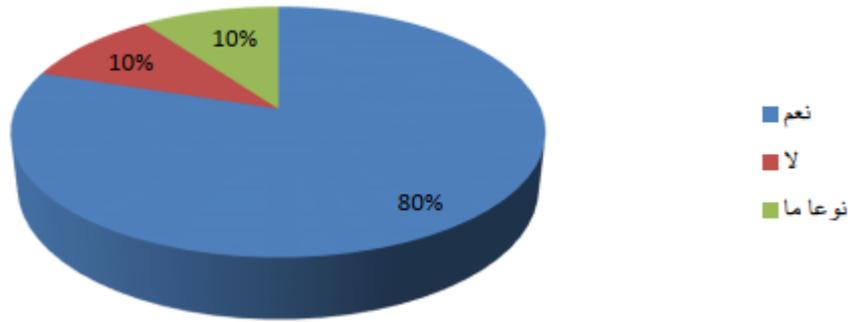
الجدول رقم(3-16): مراعاة نظام المعلومات في اداء الخدمات

الاقتراحات	التكرارات	%النسبة
نعم	08	80%
لا	01	10%
نوعا ما	01	10%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

يتبين لنا من خلال الجدول أن المؤسسة تهتم بنظام المعلومات في تقديم الخدمة، بحيث أن 80% من أفراد العينة أجابوا ب "نعم"، والبقية منهم كانت الإجابة "لا" ب 10% و "نوعا ما" بنسبة 10%. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(11-3): يوضح مراعاة نظام المعلومات في اداء الخدمات



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل

تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة

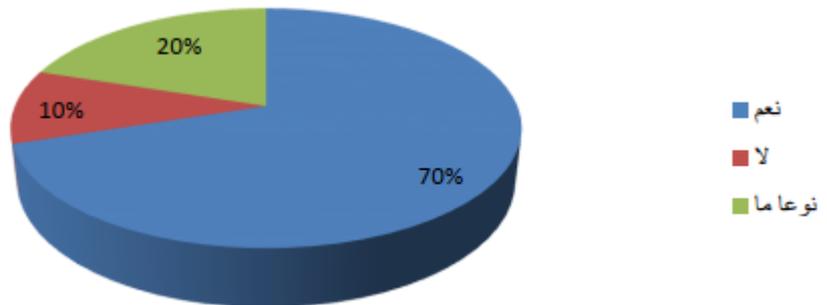
جدول رقم (3-17): تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة

الاقتراحات	التكرارات	%النسبة
نعم	07	70%
لا	01	10%
نوعا ما	02	20%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة تحتم بتطبيق نظام المعلومات، بحيث أن معظم الإجابات كانت "نعم" بما يوافق 70%، ونسبة 20% أجابوا "نوعا ما"، والباقي أجابوا "لا". و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12-3): يبين تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل

المطلب الرابع: دعم نظام المعلومات لعملية التسيير

4.1 الخطوات التي يمكن انتهاجها لتفعيل دور نظم المعلومات في المؤسسة

العمل على إيصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

الجدول رقم (3-18): يبين إجابات الأفراد على العمل على إيصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

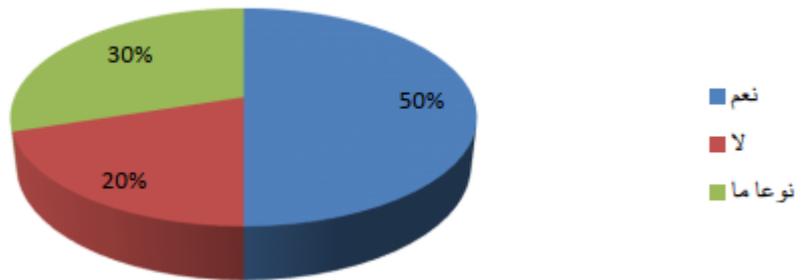
الاقترحات	التكرارات	%النسبة
نعم	05	50%
لا	02	20%
نوعا ما	03	30%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

نلاحظ أن الإجابة نعم كانت بنسبة 50% على العمل لإيصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب ، في حين

أن نسبة 30% كانت نوعا ما، و الإجابة لا كانت بنسبة 20%، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-13): العمل على إيصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل

4.2 التحديث المستمر للمعلومات و البيانات

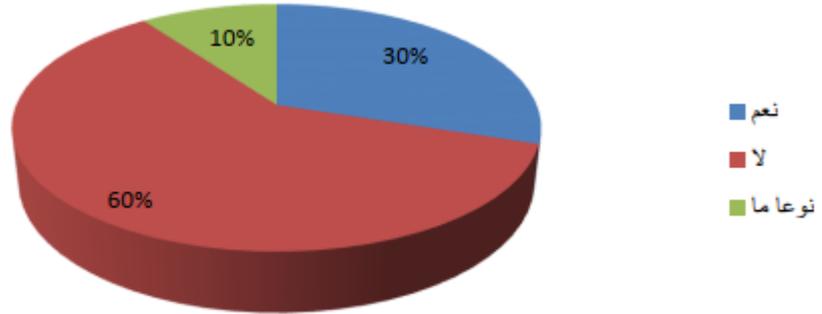
الجدول رقم(3-19): التحديث المستمر للمعلومات و البيانات

الاقترحات	التكرارات	%النسبة
نعم	03	30%
لا	06	60%
نوعا ما	01	10%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

يتضح من الجدول أن إجابات الأفراد على الاقتراح "لا" كان أكبر وهذا ما يوافق نسبة 60%، حيث أن 30% منهم كانت إجاباتهم ب"نعم"، و10% كانت ب"نوعا ما". والشكل التالي يوضح هذا:

الشكل رقم(14-3): يبين اجابات الافراد على التحديث المستمر للمعلومات و البيانات



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل

4.3 اعتماد نظام المعلومات على نظم المساعدة

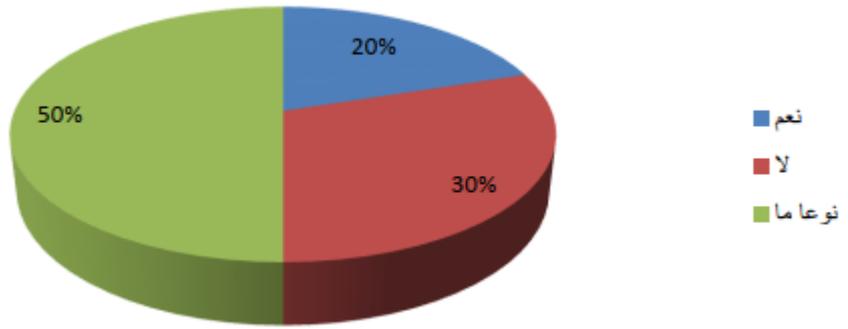
الجدول رقم(3-20): يوضح اعتماد نظام المعلومات على نظم مساعدة

الاقتراحات	التكرارات	%النسبة
نعم	02	20%
لا	03	30%
نوعا ما	05	50%
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

يتبين لنا من خلال الجدول أن نظام المعلومات في المؤسسة يعتمد نوعا ما على نظم مساعدة وهذا ما توضحه نسبة 50% من إجابة الأفراد، ونسبة 30% كانت الإجابة ب"لا"، والباقي كانت ب"نعم". الشكل التالي يوضح هذا:

الشكل(15-3): اعتماد نظام المعلومات على نظم مساعدة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل

4.4 يساهم نظام المعلومات في الحد من الاخطاء

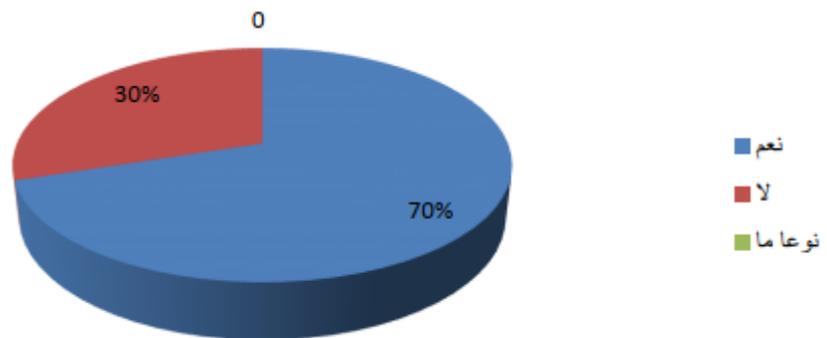
الجدول رقم(3-21): يوضح اجابات الافراد عن مساهمة نظام المعلومات في الحد من الاخطاء

الاقتراحات	التكرارات	%النسبة
نعم	07	70%
لا	03	30%
نوعا ما	-	-
المجموع	10	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

يتبين لنا من الجدول أن معظم الإجابات كانت ب"نعم" أن نظام المعلومات يساهم في الحد من الأخطاء وهذا ما يوافق نسبة 70% ، أما الباقي فكانت إجاباتهم ب"لا". والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-16): يبين إجابات الأفراد عن مساهمة نظام المعلومات في الحد من الأخطاء



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان و برنامج اكسل.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل من معلومات حول المؤسسة محل الدراسة و البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وكذا عرض وتحليل هذه البيانات، توصلنا إلى أن النظام المعلومات دور كبير في تسيير مؤسسة اتصالات الجزائر ، كون نظام المعلومات يتطلب البحث المستمر عن المعلومات وكذا بثها في الوقت المناسب، وهذا ما يساعد في تحسين الخدمات ورفع وتطوير المؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تدور إشكالية البحث حول معرفة الدور الذي تلعبه نظم المعلومات في تسيير المؤسسة، وجاءت هذه الدراسة في فصلين مستعرضين في الفصل الأول ماهية المؤسسة وعموميات حول النظام والمعلومة، وفي الفصل الثاني قد تناولنا نظام المعلومات ودوره في تسيير المؤسسة . ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا تحليل بعض المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات، لما تكتسبه المعلومات من أهمية و إرتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع معرفة مستخدميها، وتنمية وعيهم وإدراكهم لما يحيط بكم من ظواهر ومتغيرات مختلفة، ونتيجة لتعقيد بيئة منظمات الأعمال و التقدم التكنولوجي و الإفتتاح الدولي وغيرها من الأسباب وبعدها كانت المنظمات تواجه مشكلة قلة المعلومة تواجه حشدا منها، غير أن ذلك صعب من مهمتها، ومن أجل تنظيم هذه المعلومات لتلائم مع متطلبات المنظمات، استعانت هذه الأخيرة وبمساعدة المتخصصين في المجال بما يعرف بنظام المعلومات.

نتائج إختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى المتعلقة بأن نظام المعلومات مورد استراتيجي للمؤسسة هي فرضية صحيحة حيث يستعمل لمساعدة الإدارة على تحقيق أفضل فعالية وحل المشاكل التي تواجهها وبالتالي تقوية مركزها التنافسي. أما الفرضية الثانية التي ترى نظم المعلومات تلعب دور المحرك الرئيسي لنمو وتطور الاقتصاد هي فرضية صحيحة الآن نظم المعلومات يجعل المؤسسة تتعد عن الأخطاء وهو أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل واقع التنظيمات التي تستخدمها ورسم صورة مستقبلها.

أما الفرضية الثالثة التي ترى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق المعلومات فائقة السرعة، وهذا ما تعجز المؤسسات الجزائرية على تحقيقه. رغم أن المؤسسة الوطنية تحاول جاهدا مواكبة نظام المعلومات، إلا أنها تبقى دائما ناقصة مقارنة مع نظيراتها من المؤسسات الأجنبية، وبالتالي عليها أن تسعى جاهدا إلى استخدام أحداث المبتكرات و اتباع أحدث المناهج التنظيمية و الإدارية للقدرة على المنافسة .

النتائج:

مكنت الدراسة بشقها النظري والتطبيقي من التوصل لبعض النتائج التي نوردها تباعا وذلك خدمة للدراسات النظرية المستقبلية، حيث تعتبر مرشدا يستدل به للوصول لكشف الحقائق، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

- بعد نظام المعلومات أعلى درجة من الأهمية في المؤسسة من خلال أثره الفاعل في إيصال المعلومات و تسهيل الإلمام بمكونات الواقع و تفاعلاته و تأمين مقدرة اكتشاف الفجوات في النظام.

- يعمل نظام المعلومات على توفير كلا من المعلومات الخاصة بالمشكلة المطروحة و الاتصالات لحل المشاكل شبه المهيكلة التي أصبحت من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات اليوم.
- يساهم إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسة في تقديم المعلومات أكثر دقة، سرعة و ملائمة بالمقارنة مع أنظمة سابقة.
- يدعم نظام المعلومات تنفيذ ومتابعة وحماية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة .

التوصيات:

- 1- تشكيل وحدة نظام المعلومات مهمتها تزويد المراكز الإدارية بالمعلومات المطلوبة و الإسهام في رسم معالم مستقبلها بصدد المستخدمين من خدماتها وقنوات التعامل معهم وإجراء تقييمات للمخاطرة المحيطة به.
- 2- تنمية وتعميم نظام المعلومات في اىصال جميع الفروع الإدارية للمؤسسات.
- 3- يجب النظر للمؤسسة الجزائرية بمنظور نظمي للإجابة عن التساؤلات التي تطرح على مستوى تنظيمها من خلال النظر إليها على أساس أنها نظام مفتوح، وكذا النظر للمشكلة الإدارية في إطارها الكلي، وبالتالي يمكن تصميم نظام النظام المعلومات يسمح بتجميع، معالجة البيانات و اىصالها على شكل معلومات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم عبد العزيز الدعياج، مناهج وطرق البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- أبو الفتوح على فضالة، أساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- أحمد عارف العساف، محمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإدارية، المفاهيم والأدوات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ايفرام نوريان، نظم دعم الإدارة - نظم دعم القرارات ونظم الخبر، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ، السعودية، 2000.
- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009.
- رحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- روب سميث ومارك سبير ومارك تومسون، مرشد الأذكاء الكامل للتجارة الالكترونية The Complete smart guide to E-Commerce، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع القاهر، 2011.
- روبرت سنييتر وتوبي فلت، الدليل الشامل إلى التجارة الإلكترونية، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت، 2011.
- ستيفن أ موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات، دار المريخ للنشر، 2002.
- عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط2، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قاسم محمد الهبيتي، زياد ألسكي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة حذباء، العراق، 2003.

- محمد يوسف الحفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل النشر، الأردن ، ط1، 2000.

- وليم توماس وأمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتدقيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 1976.

2- الكتب باللغة الأجنبية:

- Edlington Sara, Marketing Your Business on the Internet, A practical Step-by-Step Guide for all Business Owners and Managers, 2nd. Edition, Internet Handbooks, A Division of International Briefings Ltd. UK, 2001.

- Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002.

3- الرسائل الجامعية:

- أكرم يحيى على شامي ، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، رسالة مقدمة الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009.

- امام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

- برهان صبا الحلو، أثر إستخدام نظام وتكنولوجيا المعلومات علاوة الخدمات المصارفية المتكاملة في البنوك منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 3000 ص34.
- حمادي علي ، أثر الجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010 ،
- علوات سالمة، شلوش فاطمة، نظام المعلومات في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلفي محمد، الجزائر، 2014،
- محمد احمد محمد اسياتي، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب، تجارة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه - جامعة بغداد ،2008.
- محمد بن جاب الله، مكانة نظام المعلومات في تحسّن مبيعات المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017.
- معمري إلياس، نظام المعلومات كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير دولي إستراتيجي ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014.

4- المداخلات العلمية:

- أحمد حلمي جمعة وعطا الله خليل، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة التنمية - عمان - أيار 2012.
- حازم الالوسي، مرجعة الحسابات باستعمال الحاسوب ومن المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارة ومالية، المعرفة المعلوماتية والإدائر الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان 2012.

- رأفت عبد المحسن عمر، نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلوماتي المحاسبي ، المؤتمر العالمي السنوي الثاني لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تنمية الإقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان ، 2012.
- نعيم عبود نجم، الأبعاد الايجابية والسلبية للتأثير الانترنيت على الاستراتيجية في شركات الأعمال، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونه - عمان - أيار 2012.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مستغانم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحضيراً وإعداداً لمذكرة ماستير محاسبة ومالية والموسومة بعنوان " دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسة "يسعدني أن أضع بين يديكم (إستبانة الدراسة) لما لكم من مكانة علمية وخبرة في هذا المجال فإني آمل من سعادتكم التكرم بقراءة أسئلة الاستبيان بتمعن والإجابة على ما يوافق رأيكم بوضع علامة (x) في الحقل المناسب بعد الاطلاع على الاختيارات الموجودة لكل إجابة.

شاكراً لكم حسن تفهمكم وتعاونكم معنا

مع خالص التحية والتقدير

المحور الأول: البيانات الشخصية

1) الجنس ذكر انثى

2) السن ما بين

20-31 31-41 41-51

3) المستوى العلمي

متوسط ثانوي دبلوم دراسات جامعية تطبيقية
دراسات عليا متخصصة دبلوم مهني مهندس
تقني سامي ليسانس دكتوراه
ماجستير ماستر

4) الوظيفة:

الوظيفة التي تشغلها:

.....

5) الخبرة:

أقل من 5 سنوات 5 إلى 10 سنة 10 إلى 15 سنة 15 إلى 20 سنة

أكثر من 20 سنة

6) عدد الدورات التي شاركت فيها في المجال المعلوماتي واتخاذ القرار

دورة واحدة صفر دورة
ثلاث دورات أو أكثر دورتان

7) استفادتكم من الدورات التكوينية:

استفادة ممتازة ضعيفة
جيدة لا استفادة

المحور الثاني: طبيعة المعلومات ومصادرها

1) ماهي المعلومات الضرورية من أجل القيام بالمهام الموكلة إليكم؟

معلومات داخلية معلومات خارج معلومات داخلية وخارجية م

إذا وجدت أخرى أذكرها:

2) ماهي مهمتكم:

البحث عن المعلومة
معالجة المعلومات
بث المعلومة
إتخاذ القرار

إذا وجدت أخرى أذكرها:

3) أهمية المعلومات للقيام بالمهمة:

البحث عن المعلومة (0-50) (50-100)

4) أين تبحث عن المعلومة؟

الأرشيف الأنترنت

5) ماهي طبيعة المعلومات التي تبحث عنها؟

معلومات إقتصادية معلومات تكنولوجية
معلومات تنافسية معلومات علمية
معلومات تقنية معلومات حول الزبائن
معلومات الأعمال

6) هل يتم حماية المعلومة؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم أين يتم حمايتها ؟

ملف شخصي أقراص مضغوطة أنترنت طرق أخرى
أخرى أذكرها:

7) كيف يتم توصيل المعلومة المستقاة؟

انترنت في مجالات متخصصة اجتماعات مراسلات

8) هل تستخدم الانترنت

نعم لا

المحور الثالث: معرفة واقع نظام المعلومات في المؤسسة.

لا	نوعا ما	نعم	الأسئلة
			نظام المعلومات هو مجموعة من الاجراءات التي يتم من خلالها تجميع و تخزين و بث المعلومة
			مراعاة نظام المعلومات في أداء الخدمات.
			تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة

المحور الرابع: دعم نظام المعلومات لعملية التسيير.

1- خطوات التي يمكن انتهاجها لتفعيل دور نظم المعلومات في المؤسسة

لا	نوعا ما	نعم	الأسئلة
			العمل على ايصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.
			التحديث المستمر للمعلومات على و البيانات.
			اعتماد نظام المعلومات على نظم مساعدة.
			يساهم نظام المعلومات في الحد من الأخطاء.

الملخص:

إن الهدف الأساسي من معالجة هذا الموضوع هو محاولة تقديم إطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وكذا تسيير المؤسسة الاقتصادية، مركزين في هذه الدراسة على الربط بين هذين المتغيرين نظام المعلومات المحاسبي وتسيير المؤسسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا إسقاط مختلف المفاهيم السابقة على مؤسسة اتصالات الجزائر بسيدي علي، ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة أن النظام المعلومات المحاسبية دور فعال في تسيير هذه المؤسسة من خلال دعمه لوظيفة التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بفضل المعلومات التي يقدمها هذا النظام .

الكلمات المفتاحية : المؤسسة ، التسيير ، نظام المعلومات المحاسبي.

Summary :

The main objective of this work is to research and present a theoretical framework that encompasses and defines the different concepts in relation to the accounting information system as well as business management, focusing in this study on the connection between its two variables to provide answers to the problem.

Regarding the practical framework of our work, we tried to apply the concepts mentioned above in the field of the company Algerie Telecom de Sidi ali, where we deduced that the information system has a role essential in the management of this company by the support it brings to the task of planning and monitoring, as well as decision-making thanks to the information offered by this system.

The key words: The company, the management, the accounting information system.